مبکر و فیلم تهیه شد
۱۵۴۲۵
۴ - / ۳ / ۱۳۸۴
آستان قدس

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب شرح چلپی بر مطول «حاشیه بر مطول» صح

مصنف حسن بن محمد شاه چلپی فناری

مؤلف چلپی

خطی

چاپی

سال چاپ یا تحریر ۱۲۳۵ عدد اوراق ۳۴۶

جزء کتب معانی بیان شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۵۴۲۵ شماره قبض ۱۱۴۹

واقف خدابیر استانست تاریخ وقف ۱۳۰۶

طول ۲۴/۵ عرض ۱۴ شماره صفحات

۶۹۲

شرح چلپی

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله الذي هدانا حقائق المعاني ودقائق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالانعام في هذا المقام معناه اللغوي وهو الانعام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفي اعني اعطاء الخير في قلب لغيره استفاضة فكرية عنه الى تكلف وبحقائق المعاني مسائل الفن الاول اما بحمل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي نذكره واما بحملها على ما به الشيء هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع وساير المبادي جزء منه مسامحة وجمع الحقايق لا نشاعه لان حقيقة العلم جميع مسائله لا جمع منها والبناء على جواز ان يقال علم المعاني بحسب الاضافة حقيقة بالنظر اليه فان بعضا من المسايل اذا لم تستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواها عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسائل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقة باعتبار المحال تعسف ظاهر وبدقائق البيان مسائل الفن الثاني من دق الشيء صار دقيقا اي غامضا واصله الدقة ضد الغلظ وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو مضاف في الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقائق بالبيان ما سياتي في مفتتح الفن الاول من ان في البيان زيادة اعتبار ليست

الاضافة بانه ... المعاني انتهى ... بكثرة الحقائق

في المعاني وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم
يذكر البديع على نحو ذكر الفنين الآخرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد
بشانه لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجيء ان بعضهم يسمي البيان والبديع
علم البيان فيجوز ان يكون دقائق البيان اشارة اليهما معا وايثار الدقائق بالنسبة
الى البديع اما بحسب التغليب اولان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد
محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكانه ايضا زيادة اعتبار لسيت
في المعاني ويحتمل ان يراد بحقائق المعاني الامور الثابتة او المتثبتة التي هي
الصور الذهنية مطلقا من حق الشيء او حقيقة او بالبيان ما به يظهر تلك الصور
اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير لان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اي ظهر
ولهذا افرده مع ان اضافة الدقائق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كالنطق
لما يتلفظ فعلى هذا يكون الهام حقائق المعاني اشارة الى الاستفاضة من الله تعالى
والهام دقائق البيان الى الافاضة الى الطالبين فناسب مفتتح التاليف اشد
المناسبة ثم وجه التخصيص صح في الاشعار بان جعل الدقة صفة الالفاظ المختلفة
بوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة
للصور الذهنية من حيث هي هي وان جاز هو ايضا فذلك واضح وخصصنا ببدايع
الايادي وروائع الاحسان الاصل في لفظ التخصيص الخصوص وما يتفرع عليه ان يستعمل
بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال خص المال بزيد اي المال
له دون غيره ولكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة
وهو المراد ههنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على
تضمين معنى التميز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التميز مشهورا في العرف
والفرق بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني لم يرد به الا المعنى الآخر واما في
التضمين فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف
دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فالة

جعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة تعكس فان قلت اذا كان المعنى الآخر
مدلولا عليه بلفظ محذوف ولم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت
لما كان مناسبة للمعنى المذكور لغوية ذكر صلته قرينة على اعتباره وجعل كانه في ضمنه
والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة والايادي جمع الايدي والايدي جمع اليد وهي الجارحة
المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة
الفاعلية او الصورية على المعلول كما صرح به الشارح في البيان وقيل مشترك
بينهما وما قيل من ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي
يرد عليه ان اصل ايد ايدي وما كان على وزنه فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع
استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو بن العلاء وقال
الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم
وان كانت في الاصل مجازا فيها والروايع اما جمع رايعة من الروع بمعنى
الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الريع وهو النماء والزيادة فانه
مبني على تاويل كل الاحسان بالعطية كما سيذكره من ان الاضافة بيانية واما
جمع رايع اجراء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء ان فاعلا صفة اذا كان
في غير ذوي العقول يجمع على فواعل والاضافة في الموضعين بيانية بمعنى من كما
في جردة قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للتسجيع مع وقوع المصدر على القليل
والكثير اتفق لحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام
والحكمة علم الاشياء والحال هي حال العالم على ما هي عليه في نفس الامر والعمل
على وفق القوى والباء للسببية والنظام في الاصل ما ينتظم به اللؤلؤ والمراد به
ههنا ما ينتظم به امور العالم والحال هي حال العالم والوفق من الموافقة
يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر
والشان او الحاضر من الزمان واللام فيه بمعنى عن الاضافة او عوض عن المضاف
اليه اي حال العالم على اختلاف الرايين ثم ان هذه الجملة اعني اتفق لحكمته

اما

اما استينافي جوابا عن سؤال نشا من الكلام السابق كانه قيل لم الهما حقايق
المعاني وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان يقتضي
الهام حقايق المعاني ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الصلة بدل الاشتمال على
ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط كما سياتي
ان شاء الله ثم ترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها ففصلت فصل المتصلة
الجواب عن السؤال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج
الى العطف لاقتضائه المغايرة المفتقرة الى الربط لكن يخدش هذا الوجه ما سنذكره
في احوال متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على
العطف بالحروف هذا ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف
لئلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود اعني كون كل واحد من الامرين محمودا عليه
بالاستقلال واوردنا فرق الانام في طرق المرام والافضال الايراد الانعام
الادخال يقال اورده فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف
على الماء سواء دخله او لم يدخل والرافة والرحمة كذا في المجمل وفي الصحاح الرافة
اشد من الرحمة واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القران المجيد
مع اطراد تقديم الاول على الثاني يبعد ما لا يناسب لنظم القران ما نقله الامام
الواحدي عن الثقات من ان الرافة مبالغة في رحمة مخصوصة وهي دفع المكروه
وازالة الضرر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهي
الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الاناس وقال الامام الرسدي الانام
الخلق ويجوز الاسم وقال الامام الواحدي قال الليث الانام ما على وجه
الارض من جميع الخلق والافضال بمعنى الاحسان واضافة الطرق الى الانعام
من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء او لاميته
تشبيها له بالفضاء المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى
فاعل من النباء وهو الاخبار يقال نبا وانبا ونبا اي اخبر وجمعه نباء كعلما

كما في قوله يا خاتم الانبيا انك مرسل وجمع ايضا على انبيا وتصغيره نبيء على وزن
نبيع ذكره الجوهري ونبي ايضا نص عليه سيبويه وفعيله للفاعلة او بمعنى
مفعول من النبوة وهو ما ارتفع من الارض كما في الصحاح ومنه يقال نبي فلان
اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة
له لتصريحهم بان العلم لا ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة
الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع
اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر اما يصح بناء على
تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة ولا فجويز نعت اسم الاشارة بما
ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا
بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم
لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان جوزها في قوله تعالى
ذكر رحمت ربك عبده زكريا لكن الاطلاق الفتى الاصلي فيهما ايضاح
الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية بنفسه على العكس خير من تبع صفة
لمحمد لا لنبيه ولا تقدم على عطف البيان كما هو القانون والنبوع بالعين
المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلاث عين في عين المضارع نبوعا اي
خرج والينبوع عين الماء والضئضئ الاصل وكذا الفشو والنبوغ وعن بعضهم
ضيغضي على وزن قنديل والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والنبوغ
بالغين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع دوح
واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي
شرح المقامات لابن الانباري اللسن الفصاحة في الشر ولا يقال ذلك في الخير
والله اعلم ثم في الاضافة في ضئضئ الكرم ودوحة اللسن لامية ان اريد بالمضافين
او آدم او ابراهيم او اسمعيل عليهم الصلوة والسلام وبيانية ان قصد البالغة

زلالا اى لمع والغرة فى الاصل بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير لكل
واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد يطابقه الواقع والصدق
على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار
هو ان الواقع امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشئ بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد
بولغ فى ثبوت ذلك الشئ لجعله اصلا فى التحقق فكان اولى باسم الحق الذى هو
لمعنى الثابت فيناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص
الصدق بالاعتبار الثانى فلان المنظور اولا فى هذا الاعتبار الحكم الذى
يتصف بالمعنى الاصلى للصدق وهو الانباء عن الشئ على ما هو عليه ثم فى العبارة
اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول لكن كمال
وضوحه انما هو باثار الال والاصحاب وبدائنهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما فى
الكلام من الاستعارات المكنية والتخييلية والترشيحية حيث شبه دين
الاسلام بمطية يوصل راكبها الى المرام ثم اثبت واثبت له لازم المشبه به اعنى
الغرة وللغرة ما يلايم المعنى الحقيقى اعنى التلالؤ ولا يخفى الاضاءة والدين
وضع الهى سايق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات يضاف الى الله تعالى
لصدوره عنه سبحانه والى النبى لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم
له كذا ذكره الشارح فى شرح تلخيص الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف والدجى
جمع دجية وهى الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان
الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم
ولذلك اضيف الى الشمس فى قوله تعالى هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا
وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتى والنور ضوء عارضى وفيه تدقيق ينبغى ان
يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الاية
وان جيب بان هذا مبنى على عدم التجوز فى الاية الكريمة وقد حملوه على ذلك
واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف بالبارى تعالى وفى تفسير القاضى

ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال ولذا لا يوصف به تعالى وفيه بحث اذ
يشكل في قوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة المشاهدة على مراتب اليقين ثم
لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطايف المذكورة في الاولى فتامل واستخرج
وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا حذف منه اما
وجعل الواو مكانه بدلها للاختصار مع الربط المعنوي ولهذا لزم الفاء بعده
والعامل في الظرف ح اما المقدرة او الفاء على توهم اما والعامل فيه ما يفهم
من السياق من مثل اقول او اعلم واحق بمعنى اليق والاستيجاب الاستحقاق والتحلي
التزين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعاني التصديقات والتصورات او ادراك
الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسايط او العطف تفسيري والتصدي
التعرض للشي بالاقبال عليه والظ ان المراد بالتصدي للعالمية ما يتبعه اعني
تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام كما ظن لانه وان كان
فضيلة بالنسبة الى الاحجام الا ان ادعا كونه اسبق الفضائل واستيجاب
التعظيم مع ان المراد بالسبق الشرف بعيد جدا الا ان يحمل على كمال المبالغة
فان قلت كيف جاز عطف والتصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده
اعني واسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني احق الفضائل قلت
بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من اللذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه
العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر الى الالتفات
الى التناسب المرتبط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف
هو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ارادة القسمة اي ابوه لزيد
واخوه لعمرو ولا يلتفت الى قوله من اعتبار التقديم والتاخير وحده الشريف
اذا اعتبر تقديم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبره معطوف
وجه وجعله لتاكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه فصورة وعجز وفيه بحث لان ذلك
الاعتبار بالنسبة اليه الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد فتامل

الى

الربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة
اليه فلا بحث بالمرة والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون
المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل البتة ام لا والاول هو المسمى
بالصناعة في عرف العامة وقد يقال لكل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى
صناعة له والنكت جمع نكتة وهي اللطيفة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت
في الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة فكرية مشبهته
بالنكت او مقارنة له غالبا والرقيق لها اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفوس النفس
بحيث تحدث نوعا من الانبساط لا سيما علم البيان لا لنفي الجنس وسي مثل وزنا
ومعنى اسمها عند الجمهور واصلها سوي او سيي والواقع بعدها اذا كان
معرفا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين
قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع خبر
مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة
والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة مع
به الرفع على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم يابونه
وعلى الوجهين فتحة سي اعراب لانه مضاف او منصوب على التمييز وعلى انه
تمييز ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية
مثلها في نحو لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين وقد تم تجويز النصب اذا كان
معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا
مثل علم البيان موجود من العلوم فان التحلي بحقائقه احق بالتقديم من التحلي
بحقائق غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل
ويكون خبرا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب
باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم من ان ارتفاع

الجزئيا كان من لفظا به لابتلاء الثانية ثلا يقيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة
لا تخففا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما اي لا تفتؤ لكن ذكر
اللباني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب
وقد تخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقع لا سيما مقام يوما بدارة جلجل اعراضه
ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها
مخرجا عما قبلها من حيث اولوية بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به
الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناه الاصلي الى معنى خصوصا فيكون
منصوب المحل على انه مفعول مطلق اذا قلت زيد شجاع فلا سيما راكبا فهو
بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة
الشجاعة خصوصا راكبا كذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي قبلها
للحال وقيل عاطفة على مثله كما تقول لا سيما وهو لابس السلاح وهو راكب
وعلى مجيء الواو قبلها في كثير الالة الجي اكثر ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان
والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القرآن على ما سيأتي تأليف
كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات حسبما يقتضيه العقل فانه كشاف يحتمل
ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل ان
يكون تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والعلل الا في العبارة
فكانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب بان
المقصود التي يحج باعتبار الصفة والاستدلال فالحاصل ان علم البيان المطلع
احسن لانه موصوف بذلك وكلما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة
وله يتق صحيح وهو صفة الكشاف وكونه خبر وصفة بلا خبر بعيد من وجه المعنى
على تقدير كون قوله فانه كشاف تعليلا لما قبله يعيد من جهة المعنى اذ لا

يظهر

يظهر قولنا فانه رايق علة لما قبله والتاويل في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتفعيل
للتعدية او من الايالة وهو الصرف فالتفعيل للتكثير والمراد به صرف اللفظ
الى ما له واما التفسير فهو مقلوب من التسفير وهو الكشف فقال الراغب الاول
لاظهار المعقول والثانى لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال القاضى
في شرح الكشاف بيان معانى القران اما بالنقل عن النبى او عن الصحابة
وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث لان تعيين احد
المحتملات بادلة العقلية خارج عن القسمة اذ لا يكون ذلك بالنقل ولا
بحسب قواعد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل
شئ قدير ان المراد على كل شئ مستقيم فلا يدخل تحته المحالات وقال
في الكشف الكواشي التاويل ما يتعلق بالدلالة والتفسير بالرواية وفيه بحث بالدراية
لانه يلزم ان التفسير يكون اقل اذ الرواية قليلا بالاحاد والتاويل بالصرف
الى المحكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب
بانه لما كانت الرواية من حيث انها طريق العلم اي النقلية سميت
تفسيرا لانها طريق كشف المعلوم وسبيله وان لم يحصل العلم المؤدى له واما
الصرف عن الظاهر فليس من حيث هو طريق العلم كذا او تفسير النافجة وحاصله
ان التسمية بالتفسير والتاويل باعتبار الطريق الدليل لا الى الفن الحاصل وبذلك
الاعتبار لا يكون التفسير اقل من التاويل قيل التاويل بيان احد محتملات
اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول يتعلق بالدراية ولهذا اضاف
اليه الدقايق والثانى بالرواية وقيل بيان التفسير بيان ما يحتمل اللفظ
احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا ووجه اضافة الدقايق
لهذا ظاهر واعترض عليه وعلى الذى قبله بان اللفظ الذى له معنى واحد
وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب ان المنقسم
القسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل
وذلك منحصر في القسمين فايق بالتبيان مصدر بنى على الشذوذ واذا

القياس فتح التاء ولم يجي بالكسر الا تبيانا وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان البيان يجري
على كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه
بني على ان زيادة البنا لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي اذ هو فيما بين لفظين
من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت
والجبلية مع انه احضر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى
الفاعل اي المبين وكذا نظائره وانما اختيار صيغ المصدر اشارة الى اسما الكتب
المصنفة في فن العربية او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا نظائره بل
هي باقية على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بنا على ما ذهب اليه ابن الحاجب
من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القرائن لمجيئها على نهج
التعديد والمراد بالاسرار الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة
في نظم القرآن وكذا الرجع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا
في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة على الشيء وكونه ايضاحا
لمعالم الايجاز ببيان النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل كقوله
تعالى ولكم في القصاص حيوة وامثاله والمراد بالاثار الفصاحة الاطناب والمساوات
او ما يعمهما وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه
فيكون من عطف البيان العام على الخاص تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله
قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية يقال لخصت القول اذا
فهمته ولخصت منه على ما يحتاج اليه وهذا التفسير اصح كذا في الراموز فلو قال
تبيان لغوامض لكان اوقع واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف اي كتاب الله المشكل ولهذا اضاف الغوامض
اليه مع الخادم ماز المودي وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة تنبيه
على المبالغة في الاشكال كانه في امثاله من خيار الخيار وعتيق العقيق
مبالغة في الخيارية والعضل من اعضل الامر اذا كان معلقا لا يهتدى

لوجهه

لوجهه او اعتصلى فلان اى اعيانى امره يتعدى ولا يتعدى نحو الغوص النزول
تحت الماء يقال غاص فلان فى الماء وانما عدا ههنا الى لتضمنه معنى الاطلاع
والفرايد جمع الفريدة وهى الدرة الكبيرة وفى تشبيه الاطلاع على ما فى كتاب الله
من الاسرار والدقايق باستخراج الدرر من قعر البحر استعارة له ولا يخفى لفظ القريب
عن الاشارة الى ذلك قواعده كافية تاكيد لما سبق او استيناف والضوء
الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا وضوءا او اضاءت مثله
وايضا انه يتعدى ولا يتعدى والمصباح فى الاصل السراج والمراد ههنا القوة
العاقلة والحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح وقوله الى انوار التاويل متعلق
بضوء المصباح لما فيه من معنى التادى والانتهاء [illegible] اى المصباح الموصل
اذا جوز تعلق الى بالموصول مع بعض صلته كما قيل او [illegible] طريق
الوصول الى انوار التاويل [illegible] الى المصباح [illegible]
[illegible] الدقايق اليه [illegible] الموارد
جمع مورد فهو موضع الورود الى الماء والتهاب [illegible] والاكباد جمع الكبد
ان الكبد كالكتف والكتف [illegible] كنوز الاسرار متعلق
بالالتهاب لتضمنه معنى الاشتياق [illegible] كل
شىء وصفوه اى كثيره [illegible] المراد بابكار تراكيب التنزيل ما يتناول
خواصها ومزاياها لا المعانى الوضعية فقط وهو فى الاصل بقايا من رسم الشىء
وكثرتها بعد العلم بالنظر الينا عذب اى طاب والعباب بالضم معظم الماء
وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر والنص
والظاهر والخفى والمشكل والمجمل والمتشابه وغير من الخواص والعام
والمطلق والمقيد وامثالها [illegible] الاساليب كالمجىء الماء والعناء بالمد خلاف الغناء
والحصر المستفاد من تقديم الظرف والغرض [illegible] الاساليب العلوم
لا يدلك الواصف المطر البيت اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة فى المدح

وأحله من الطراوة لان الممدوح يهتز بمدح المادح فيظهر في وجهه طراوة والخصايص
جمع خصيصة وهي الفضيلة والسبق التقدم وما في وما وصف مصدرية وما
زعم السهيلي من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون الا ما يقول أعجبني ما يفعل ولا يقول
أعجبني ما خرج غلط تشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد أو موصولة بتقدير به
ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابن بكر لا يجوز
ان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله تعالى واتبع
الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجع الضمير المجرور اليها كما زعمه
ابن هشام واعترض به عليه بل مبني على انه عائد الى الظلم المفهوم من ظلموا التي
للمصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم
مع ظلمهم والالف في وصفا للاشباع والعدول الى وصف البالغ لا يدرك
فضائله وان كان مترقيا عن كل وصف الى الاخص [illegible] وان وصفه الى غير النهاية
ثم لا يخفى ما في [illegible] من اللطائف البيانية ثم انه قد وقع قيل هو
معطوف على قوله [illegible] كشاف [illegible] لاستفادة مضمون الجملة الثانية اعني قوله
هذا الفن في ايدي هذه الجماعة من مضمون الجملة الاولى وهو ارتقائه بما ذكره
من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا آخر وفيه نظر
لان المعطوف عليه تعليل لما سبق على وفق الظاهر والمعطوف لا يصلح لذلك
فالحق انه من عطف القضية على القضية والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة
لمدح الفن من قوله لاسيما آه وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى ايديهم
والاسراء جمع اسير كالعظماء جمع عظيم على الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول
بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلاء واسراء صرح به في المفصل
والاسير اعظم من الاسار وهو الشد سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا اذا
ليشدوا به بالقديد اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع
اسرى واسارى ويقولون هذا لك باسره اي بقده ثم استعمل في معنى

كله

بكلمه لطيفة المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت فطفق بفتح الفاء وكسرها من افعال
المقاربة ثم طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش طفوقا وقد جاء طفق
يطفق كجلس يجلس كذا في شرح الرضي والتعاطي التناول اي الاخذ باليد فهو مناسب
لقوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لاهانتهم والتوثيق الاحكام والتسديد
التوفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل الحديث
الوقوع في ايدي اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل بعد الاجمال
كما قيل في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الآية يحوكون اي يديرون
وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفق او لطفقوا او صفة لجماعة او تاكيد
لما سبق او استئناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به فان الاستئناف
البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما سيتضح في
الفصل والوصل ولهذا تبين انه لا يسمعون جوز ان يكون استئنافا جوابا عن
سؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم فالحاق صاحب الكشاف القول
بعدم صحة الاستئناف البياني بناء على ان ما لا لو قال لم الحفظ من الشياطين
فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد والمراد تهذيب الكلام
وقد يطلق على ايراد المعنى بالكناية كما ان التهذيب ايراده بالعبارة
ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول
وفي الحديث نهى رسول الله صلعم عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان
استعملا استعمال الاسماء فبقيا على ما كانا عليه عليهما من البناء ومعنى
الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات ومعنى
دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من شخص مجهول او
معلوم من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام والحال ان اصطلاحات
لاهل هذا الفن وكان هذه الجماعة لا يعقلون تلك الاصطلاحات بل
يعقلون باقوالهم باليد في قلوبهم والله عليم بما يكتمون ويتعرفون معناها

والفرق بينهما والربقة علما في شرح المفتاح للشريف وغيره جعل فيه عدة عرى وفيه
نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة
من العروة وفي الحديث من خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق ورباق
وانما الحبل المذكور هو الربق على وزن الدفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء
او مكنية او تخييلية بان يشبه التقليد بشخص لم ربقه يشد بها بهيمته يرعى
اى يرعى وتفسير الشرح هيمنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغى بل الاولى
تفسيره بالسوم وفي الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اى رعت وانمتها
اى اخرجتها الى المرعى نعم قد يجيء الشرح متعديا لكن المذكور هيمنا لازم كما
لا يخفى والرياض جمع روضة وهو موضع فيه البقل والعشب واصله رواض
قلبت الواو يا لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر الشرح
ترشيح او مكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة وهي السواد الاعظم للعين
قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد
مقتصرون على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقايق فيناسب المقام
وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى يشق بنبلج دقايق
التعقل في ضمايرهم اب عنه اذ لا يخفى ان مال الخروج عن ربقة التقليد
وارتفاع غشاوة التعصب واحد بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم
على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والفكر يعلمون الحقايق بالعلم اليقين
كانهم يعاينوها بابصارهم ولا يخفى بعد ان هذا ادخل في الذم تامل كروه
من القايل فتامل والغشاوة بالحركات الثلث في غين المعجمة الغطا بفتح العين
المهملة من العشاء بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل ومنه
الاعشى والاصح رواية ودراية والتعصب من العصبية بمعنى المحامات
وعصبة الرجل بنوه وقرابته لانهم سموا بها لانهم عصوا به اى احاطوا
وغشاوة التعصب كربقة التقليدين في الاضافة والبصاير جمع البصيرة

وفي

وهي في القلب بمنزلة البصر في الراس شبهها بالمرايا او بانها حائل بينها وبين كل ما
حائل فانبت لها الغشاوة والانقطاع الانغاش والغمر في الاصل ما يخفيه الرجل
في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كل ما بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة قطعة
من مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومه وقد لج بالكسر يلج لجاجه
ولجاجا والعناد المكابرة في الصحاح عانده معانده وعنادا عارضه وجل الشي
معظمه والصناعة الحرفة لانها يحتاج لحصولها الى المزاولة والانحراف الميل والنهج
الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي فهيهات اي اذا كان حالهم ما ذكر بعد بعد
تنبيههم فهو اسم فعل يجوز في اخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل
مكررا ومفردا جمعها قوله فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نو
اصل وما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا انتقض منقوض
بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو ان الجواد قد يكبوا والصارم قد ينبو
قالوا المفتوحة الاخر مفردة وتاؤها للتانيث كغرفه ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول
هيهاه والفها مقلوبة عن الياء لان اصلها هيهيه في المضاعف كزلزلة واما المكسورة
فجمع المفتوحة واصلها هيهيات فحذف الياء والوقف عليها بالتاء كمسلمات
والرمزة في الاصل الاشارة بالحاجب ثم يختص وصفه بالدقة والشان في الاصل
مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شانت شانه اذا قصدت قصده ثم سمي به الامر
الذي هو واحد الامور تسميه للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميه
بالامر كذلك فانه مما يؤمر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف من
غير امعان والمراد بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن
خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ايثار او على الواو في قوله او التفطن ليفيد
عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا وان بعدما فقت
شرع في سبب تصنيفه في الفن وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى
الاحوال المتعلقة بنفسه ونصب الجملة بان لكمال العناية بمضمونها

والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واحلبت من الاحالة وهي الادارة واسنى دعته
ودية ذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قيل ان يراش
ويركب عليه نصله وايثارها على السهام مناسب لما سلف من فضايل الفن لاشعارٍ
بان التمام بهذا الفن او مجبول على التواضع شبه النظر بالسهام فان المشبه به اد
شبهه بذي سهام فاثبتها له ولها الاحالة كناية وتخييلا وترشيحا والقمة اسم
لعقدة القلب ذا وصل الرحة الجزم والفتح من لغة فيه وهي في الاصل من همت
الشيء اهمها اذا قصدته وفي الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة
وهي المذهب والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقاء
والفرط التجاوز عن الحد والشغف من شغفه شغفه الحب اي احرق قلبه اورد
صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على ان العبارة
الشغف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول
بحكم الاستقراء لكن المشهور فتح العين ثم المراد هيهنا لشدة الحرص والترحل
الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وجرجان في الاصل مملكة معروفة على جيحون
فيها مدن كثيرة كسكاث وخيوه وغيرها والجرجانيه منسوبة الى جرجان بلدة فيها
يقولها اهلها اركنجه تو التي قد اشتهرت الان بجوانه وفي خراسان بلدة
ايضا اسمه جرجان بناه يزيد بن مهلب ابن ابي صفرة فاضافة الجرجانيه الى
خوارزم لزيادة التوضيح ودفع الاشتباه والحط المنزل من الحط وهو الالقاء
والرحال جمع الرحل وهو مسكن الرجل ما يستصحبه من الاثاث ولا يخفى ما في
الرحل والرحال من صيغة شبه الاشتقاق والتخييم موضع الاقامة يقال خيم
بالمكان اي اقام به والبوايق جمع بايقة وهي الداهية والحراسة الحفظ
والطوارق البوايق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خص
الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما يحدث بالليل والتحرز منها اصعب
ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بتشبيه الحدث

بمعنى

بمعنى الليل والنهار كما يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف
على مقدار تولت فيهما فشمرت بق وشمر ازاره اى رفع وللجد الاجتهاد في الامور
يقال منه جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها وأخذ مثاله في سياق الجد مكنية
وتخييليه وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى الاقتناء وتعلقه
بالجد جائز ايضا نيفض متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل اى شمرت عن ساق الجد
مائلا الى الاقتناء او وصلت مشمرا عن ساق الجد الى الاقتناء وتعلقه بالجد جائز ايضا بتضمين
الميل والاقتناء الاكتساب والذخائر جمع ذخيرة وهي ما تدخر لوقت الحاجة واضافتها
الى العلوم بيانية والافلاذ الافطاع والاناسي جمع الانسان وانسان العين وهو المثال
الذي يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس صرفت
اى بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عليه الصلوة والسلام في
الحايض تقعد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا اتى نشأ في الكلام كذا
في القاموس وفي ادراج اشارة الى التدرج من الطرفين وفضله تما قبله
لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ نافلة الحق الترمذي وعلاء الحق سيفا الحق
وبهاء الدين الحلوائي والجوز بالجمع والقصب جمع القصبة والسبق التقدم
والمضمار الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة
في اخر الميدان فمن اخذه بعد وفرسه بعد سابقا وكان له الفضل والنفل فاستعمل
كناية عن الكمال في فن من الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته
وكثيرا ما نصب على الظرف وما تأكيد معنى الكثرة والعامل فيه ما يليه واسم كان
ضمير الشان والجملة خبره او على المصدر اى يخالج خلجا حينا كثيرا ومخالجة كثيرة
ويخالج مفاعلة بمعنى الفعل كسافر من خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان
اطلاعه على حقايق المختصر مع احتياجه الى الشرح يصير بحيث لا يقدر على امسال
نفسه او باق على معناه الظاهر كما ذكره بحركه وما عاناه من شدايد
الزمان منتقله في القاموس خلج قلبي امرا اى تاذعني سه فكر نعلى هذين الوجهين
ان الشرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وقد تفسر المخالجة بالتحرك والاضطراب

في تلي فاعل لجالح وان اشرح طرف بتقدير في او بالعكس اذا جوز حذف في في الظرف المجازي
او يكون احد هما مفعول لجالح بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا والمنسوب صفة
الكتاب او صفة للجيص والامام الذي يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره في القاموس
ونظيره هجان فلم يعد ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى
وجعلنا للمتقين اماما تحمل لا ضرورة اليه فكثيرا ما جمع على ائمة والاصل ائممة على
وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسره من يقتدى به
والتبحر في العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون
العين قصبة الشام وقد يكسر الميم ايضا قال البكري سميت به لما شاق بن نمرود
بن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها غلام ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة
والسلام وكان عبدا حبشيا وهبه له نمرود ابن كنعان حين خرج من النار وكان
اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والله اعلم والشآبيب جمع شؤبوب
وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية والستر غفر الله تعالى
ان يصون العبد من العذاب فكانه تعالى غطاه حفظا له عنه والفراديس
جمع الفردوس وهي الجنة وقيل الفردوس في الاصل هو البستان الذي يجمع
الكرم والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان
ومنه الجنات والعرب تسمي النخيل جنة وقيل المراد بالاصول الدلائل على ان الاصل
يجئ ما يبنى عليه الشيء وبالقواعد المسائل وهو الترادف كما يا جامعا والفوائد
جمع فائدة وهي المنفعة تحويا قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله
وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوى يقال طويته
طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم المضمومات بعد قوله مختصرا
اما اوصاف متوالية او احوال مترادفة او متداخلة والمخايل جمع مخيلة وهي
ما يوقع في الخيال يعني به الامارات والتحرير الاخذة بكل ما لطف ودق ماخذه
وهو شجر والبيت تلو طواطا او لسنه كتابك الحكي صفة الذين حديقة ما
مكللة الاطراف باللطف والزهر والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والكي

جمع

جمع المنية وهي المط والعقد بالكسر القلادة والدرجمع درة وهي اللؤلؤ ونظم
ما درد بذرات وكانبو تنى معطوف على كان بخالح والعق المنع بذلك اشارة
الى ان الشرح والتعطيل التفريع والمشاهد جمع مشهد بمعنى المشهد والمعاهد
جمع معهد وهو الموضع الذى كنت تعهد به شيئا يعرف والمراد بها العلماء
والمدارس والكتب والمصادر جمع مصدر من الصدر بمعنى وهو الرجوع وقيل
المراد بالمصادر والموارد المعلمون والمتعلمون ودرأ بسم الشئ محل اثاره وعفت
اى اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار اشفقت اى اشرقت
وقربت وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم
العربية التى كانت كالشمس ظاهرة بعد ولاستيلاء اثار الوطن والخمول
منه الشهرة تلهف على الشئ اذا تحسر لاندراس الاثار التاسف
الطهار الحزن والاذكيا جمع الذكى وهو الذكاء وهو حقيقة الفؤاد وهكذا
يذهب الزمان يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلاء ليس
مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر بل متحقق ويدرس الاثر اجاده
وامحاءه يقال درس الرسم ندرسه الريح يتعدى ولا يتعدى وفي اكثر النسخ
على العبر بعد قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسره
جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى الكل الغم انه ليس من عبارة
الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت
من ابيات الخامسة من قصيدة الرجل من بنى اسد يرثى بها اخاه
مطلعها ابعدت من يومك الفراد فاجاوزت حيث انتهى بك القدر
ولعله لو كان ينجى من الردى حذر نجاك مما اصابك الحذر يرحمك الله
من اخى ثقة ليس فى صفوده كدر وهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه
ويدرس الاثر فالظاهر ان الشارح قصد التضمين لكن لما رأيت استدراك
ما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على شرحه فاورد عليه انه مناف لما
سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب

مستغنٍ عن البيان والتوفر الثام والتكثر والرغبة في الشيء الارادة القارنة
المرضاة رغب في الشيء بالكسر لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه
وكانه تنبيه بليغ للاحاطة مع الاستعلاء وامتداد اعناقهم تطاولها وهو
كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل من
تشبيه الهيئة بالهيئة والتخوم جمع الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذي
هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات
وابتنائها بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال لجملته وتفصيله لكان انسب
بقوله وتحصيله حرموا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق تهيئة الانسان
الخير وتجنبه اسباب الشر والاهتداء وتحصيل ما يوصل الى المطلوب والسر الله
بكم واراد بالرموز والاسرار اللطيفة النكات المطوية فيه اذا لم يقع عليه
للحيران والخرائد جمع خريدة وهي الحبيبة من النساء في الاساس انها العذراء
لولو خريدة لم تثقب شبه بها للمسائل المشكلة في الاسناد والتركيب واحتماله
للوجهين مثل قوله الدنيا بعد عن فقد الاعزة اسنادها وشيء من الشم
بيانه نوى استيناف وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض في المواضع ميل الى المعنى
كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال والحال والحالة واحدة
احوال الشيء وحالاته طرايقه الطرايق جمع طريقة ولها معانٍ كثيرة والمراد بها
ههنا بمعنى المذهب ولو قال طرقه حتى يكون جمع طريق وهو السبيل بين كونه
لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة المراد بطرايقه الفاضلة وعباراته الموصلة
الى المعاني وسلوكها حلها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وظنا ضلوا الاظهر
ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا
اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست
اي سلبت جواب لما والاثناء جمع ثني واثناء الشيء تضاعيفه وثني الحبل
والوادي منعطفهما ويقول القدرة هذا في ثني كتابي اي في طيه
والنزه جمع نزهة وهي النوبة وعاني ما الجرع مصدريه وجرع الماء

شربه مثلا تشبثا فتشبثا وكذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل اى ليدل على ان اصل
الفعل قد حصل مرة بعد اخرى ويعتبر في كل منها التدريج وفي المصادر ... فرهودن
خشم واخه بدان ماند والغضص جمع غصة وهي الشجى في كل شئ يتوقف في الحلق
ولا يجد والاقتحام التحمل والسهر الارق وهو ضد النوم وموارد الشهر
مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصد ولجة الماء بالضم معظمه ولج
الافكار كلجج الماء والالتقاط اخذ اللقى من الارض وفوايد الفكر تاويه
الشبيه بالدرر الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو المرمى والنظر في المشهور
مرادف للفكر وقيل الفكر الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع عنها
الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة
في مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن
الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها
بنانة والممارسة المزاولة والتلافي فانفدتها هب تقطع القسم والتناهي البلوغ
الى النهاية جرد هو الى معناه اعني البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع او الكلام
من باب القرح سير الذي لزيادة التاكيد كما في قولهم ابصرته بعيني
واصغيت اليه باذني وامثالهما والتفتيح النظر في الصفحات والغاية سد
الشئ والجمع غاى والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على احتلست وثم لاستبعاد
جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اى الفراغ عن احتلاس ص العرض وتجرع
الغصص ويجوز ان يكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثله
الفاء نظرا الى التعقيب او لاجزائه كما في قوله تعالى الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاصبح خضرا بتدى بعد نزول
المطر لكنه يتم في مدة فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء
يصح ثم ابدل لا اى يلين من الذل بالكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب
وهو نقيض الذلول والعويصات جمع عويصة وهي ما يصعب والابية فعلية
من الاباء بمعنى ممتنعة والانابة في زخاير كنوزه بيانه والكنز المال

الدنون فالمخفية صفة كاشفة للمراد بذخاير كنوز معانيه كما ان المراد بطريق
الوصول الفائطة وشئ نفيس اى يرغب فيه ونفس نفاسا ونفسا بما درغبوا فيه
نكانه طرف والتوشيح الاصل الباس الوشاح وهو شئ يتخذ من اديم عريضا
وترصيع بالجواهر تجعله المراة بين عاتقها وكشحها ويستعمل فى التزيين مطلقا اسم
جاد والفقر جمع فقرة بالكسر وهى حرزات الظهر المرتبة المتصلة بها الضلوع
من الجانبين وهى ايضا حلى يصاغ على هيئة حرزات الظهر يطلق على اجود بيت
فى القصيدة واجود قرينة فى الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر فى حسن الانتظام
ومن عين التحقيق اى من نفس التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيار
التحقيق ومحضه او من ينبوعه وهو خاطره الوقاد السيال او من ذهب التحقيق
تمسكن اعتصمت والعدل خلاف الظلم كذا الانصاف وحقيقة الانصاف
كانه التسوية واعطاء النصف والتجنب التباعد ومفعوله مذهب والبغى
التعدى والتجاوز وفى الاعتساف المشى على غير الطريق والايماء الاشارة
الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب ذلك فى الحق اى ذلك الاخذين
اى الشارعين والتاسى الاقتداء حرموا على البناء للمفعول اى منعوا
تحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اى من تحقيقها او على البناء
للفاعل اى حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اى ما اوجبت
والسنة الطريقة والمضاف محذوف اى سلوك سنتهم والمراد من عدم
فرض سلوك سنتهم على نفسه حرمته بشهادة العرف كما فى قولهم فلان
لا يحب فلانا اى يبغضه ولا اعلم فى البلد من فلان اى هو اعلم من كل من فيه
ثم فى الجمع من الوقف والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظر صنوة
مراعاة النظير مع الايهام وحين ظرف مضاف الى ما بعده وعامله
دسا لى والجملة عطف على حعب فان قلت اين العايد الى حين فى الجملة المضاف
اليها قلت هى لا تحتاج الى الروابط لكونها ماولة بالمصدر صرح به فى شرح
الرضى واما قوله مضت سنة العام واعجبنى يوم ولدت فيه وعشر

بعد

بعد ذلك وحيان فنادر فهذا الحكم خفي على اكثر النحاة فالصواب ان يقال لا يجيء يوم ولد
فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف منه في باب التأكيد
فانه يجب تجريده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بفتح
الميم لا بضمها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاءوا بجماعتهم كذا
في مغني اللبيب وريعان الدهر مجاز عن غلوائه والازدراء بتقديم الزاي الراء المهملة مع
دون نظم الراء وفتحها وهو المعيبة والظرف اغنى بالازدراء لغو متعلق به وما لي
وجعله حالا من ضمير المتكلم كما زعمه الخطائي وهم والغشاء الغطاء وكذا
الغشوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة مع سكون الشين وفي البناء الجمع نبال وهي
السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد تجمع على انبال والنابل حاملها
والنبال صاحبها فاما نابل ولا رامي وتأنيثها باعتبار الرمي المرمي بالحوادث
لانها هو الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب فان لفظها واذا اصابتني ايذان
بتحقيق وقوع المصيبة وتنبيها على السهم لازالة الغفلة وبيان الواقع
والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهو حديدة السهم والسيف
والسكين والرمح ومعنى البيتين المذكورين وقد اكفاني ابالي بالنواهما لاني ما التفت
بان ابالي وذلك اي الرحلة كرد والتداول النافق والغاقب وتفاقم الامر
عظمه والعشائر جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من المضاف اليه اي عشائري
واخواني وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضا والتميمة التعويذة التي تجعل في
عنق الصبي لئلا تخلو في دخلها وتلك الدار كناية عن اقامته الى وقت انشاء
فيها والاول نقيض الآخر واصله اوال على وزن افعل مصروف الاوسط فقلبت الهمزة
واوا على غير القياس وادغم بدليل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على اوايل وقال
قوم اصله ووال على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة وادغمت وانما لم يجمع على اواول
لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة اول ارض معطوف على الديار وظلى
مفعول مقدم للوزن ترابها فاعله وعكسه يأباه العرف على ان الضرب المصرع
يقتضي لما انشده ابو نصر الاسدي وهو احب بلاد الله ما بين خياره الى نعمان

ان سنح سحابها بلاد بها نيطت علىّ تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها ودعايه حركة
ما قبل حركة الروي وان كان من قبيل التزام ما لا يلزم الا انه لا نزاع في حسنها
وللقاعدة من الصنايع البديعية والباء فيه مرفوعة حذرا من الاقوادي فترابها
مرفوع لا غير ومس التراب جلده كناية عن تولده هناك فلقه جرد في موضع
التعليل لما سبق واللام لتوطية القسم وتجريد السيف انتضاء والاهالي كا
لاهالات جمع اهله بمعنى الاهل زادوا الياء فيها على خلاف القياس فكانها
جمع اهلاه كذا في الموصل والعدوان الظلم والايادة الاهلاك ولم يدع اي
لم يترك من ودع يدع نعلم دعا وما دعت الاباء من اتت العرب اماتوا ماضيه و
ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي افصح العرب وقد روي عنه صلعم
ابن عباس رضي الله عنه انه قال في صحيح مسلم لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات
او ليختمن على قلوبهم اي عن تركهم اياها وقال الشاعر ليت شعري عن خليلي
ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وعن عروة ومجاهد رض ايضا قراءة ما ودعك
بالتخفيف في الشاسن الدمنة هي البقعة التي سودها اهلها بالرماد وبعر
مواشيهم فيها ... الدمنة اثار الناس وما سودوا وام اوفى اسم
الجميلة وهذه القصيدة تلي المعلقة قصيدة زهير بن سلمى وهو من ام اوفى دمنة
لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم اي من منازل الحبيبة المكينة بام اوفى دمنة لا تجيب
سائلها بهذين الموضعين لا كانه لم يعرف تلك الدمنة بنفسها لغاية تغيرها
ادمن اثارها وحذفت الثاء من تكلم قياس اما كسر الميم فلاجل الوزن والقافية والحرف
الثالثة بلدح اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث على تاويل البقعة او لانه
منقول عن الفعل من قولهم بلدح اذا اخلفه في الوعد عجف جمع عجيف كمرضى جمع
مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على غير قياس لان
افعل فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب بني الشيء على ضده كما
قالوا عدوه بناء على صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعلا لا يدخلها الهاء
ومن امثالهم في التحزن على الاقارب لكن ببلدح قوم عجف واول من تكلم بها

يبهس الملقب بنعامه لمادی قومًا فی خصم حضب واهله فی شدّه كان لم تكن ای نفیمن
اذا البيت لعمرو بن الحارث الجرهمی قاله تحزنا بعدما بقی مع عشیرته من مكه شرفها
الله تعالی الی اليمن كما اشار اليه فی قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت لقوف
بذلك البيت والحيرط فاخرجنا منها المليك بقدرة باالانسان تجری للقا د د
بل نحن كنا اهلها فابادنا صروف الليالی والجدود العواثر والحجون بفتح الحاء
جبل بمكه فی خفيفتها معبرتها والصفا معروف ومعنی البيت كان لم يكن بين اجزاء
الحجون منتهيته الی الصفا ما يونس به ولم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان من
عادة العرب السمر ای الحدث بالليل ولهذا خص الشاعر بالذكر والهجران ضد
الوصل يقال هجرة هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسجه نسجا
من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذفت التاء كما هو القاعدة
فی جمع الخماسی علی فعالل كما يقال فی جمع الفرزدق فرازد علی راس الشعر وقوله
نسجت ان المفعول كما قال انشاء الله في اخر مباحث التشبيه ولا منسوخه
عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف ای بيوت العناكب او الحمل علی المبالغة ثم
نسج العناكب علی الشیء كناية عن المهجوريه حجابا مستورا ای ذا ستر كما يقال
سيل مفعم ای ذو افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب
او حجب فهو مستور بغيره او حجاب يستر ان يبصر فكيف يبصر المحجوب به والمشتكی الشكاية
وتقديم الی الله للحصر واختار فی جانب الاشارة اذ وفی جانب الاحسان ايماء
الی ان الاولی مقطوعه والثانی مشكوك فيه ثم الجانی معطوف علی رطانی
او علی طرحت وثم للتراخی والالجاء الاضطرار فرط الملال كسرة السامه والبال
القلب وصيغه كنايه عن سوء الحال واللفظ الرمی دفع ای مكان حر فوع الی
خفض ای مكان منخفض مطمئن وفی الكلام ايماء الی ان انتقاله من ارض
الی ارض اضطراری ثم لا يخفی حسن الجمع بين اللفظ والرفع والجر والخفض لحت
الحث الجمل فاستناف ای احاركته يدرك فالمفعول اما محذوف او متروك مراد به مجرد

لاثامه والمحروسه المحفوظة وهراة بفتح الهاء مدينه مشهورة بخراسان ههنا
اى حفظها والآفات جمع آفة وهى البلية مبنى على لفظ المفرد والمثنى ومن فيهما
تجريدة كما فى رايت من زيد اسدا فالمراد من جمعنا او فيها وفى الكلام استعارة
وبلدة عطف بيان لجنة النعيم جئ به للمدح لا لايضاح المتبوع ان لم يشترط فى
عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشرى فى قوله تعالى من ماء صديد
وقوله كفارة طعام مساكين بدل منها ان اشترط فيه ذلك عند البصرية كما
نص عليه ابن هشام وضعف قوله الزمخشرى والابتى والحق انه ليس
بشرط صرح به التفتازانى والطيب خلاف الخبيث وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل
بالضم من الكرم وهو نقيض اللوم ووصف المكان المقام به مجازى اى كريم
اهله كما فى الكتاب الحكيم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والصفة
المشبهة تجى بناء من اللازم ولذا يصاغ اشتقاقها من المتعدى بحمل لازما بالنقل
الى فعل بالضم كما فى رحمن الرحيم والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه
جمع محسن واليمن البركة سعلت اى ارتفعت حمدت النار من باب نصر ودخل
سكن لهيبها ولم يطفا جرها والنيران جمع نار كانون ونيران واصله نوران
لان النار داوية به ليل بضغرها على نونيه والغوايه سلوك طريق لا يوصل
الى المطلوب زان الجهل كالحبى الماء ووجه التشبيه الاهلاك ظل اى صاروا
الظل معروف والملك بالضم المملكة وقيل السلطنة الاستيلاء مع ضبط
وتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة واثبت له الظل وللظل الامتداد مكنية
وتخييلا وترشيحا واللواء الراية والشرع فى اللغة الاظهار والمراد به ههنا
الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبى وبالغر الغلبة امام حال عن لواء
او متعلق بمعقود اى مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع
والعود بالضم الخشب وجمعه عيدان والاعواد العود ايضا الذى يتجر به
ويقى له العظم والذى يضرب به والعظم فى اصل اللسان والرواء بالضم المنظر

الحسن

المس واض اى ما دامنه ايضا ونظم على البنا للمفعول اى جمع والشمل ما
تشتت به من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنييه جايز
الارادة لكن الثاني اظهر كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل لا
من الوصل صول والبتات القطع وارتعوا بالعين المهملة اى اخذوا ربعهم
اى منزلهم بدارهم او اكلوا الربيع او اقاموا في الربع ويروى وارشفوا بالتاء
مثناتين من فوق او اكلوا ما شاءوا من قولهم رتعت الماشيه اى اكلت
ما شاءت قال النابغة لحملتنى ذنب امرء تركته كذى العر يكوى غيره وهو راتع
ويروى ان العبارة في النسخه المقروءة على المصنف رتعوا بالعين المعجمة من ارتع
فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والميامن جمع اليمن والدولة اسم
لما يتداول بين من الناس يكون مرة لهذا ومرة لذاك والسلطان الوالي
من السلاطة وهو القهر ظل الله في الارض وجه التشبيه ان الظل انتظم باسه والجملة
ونحو عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة
الممكنات بوجود الحق سبحانه ولاة الظل ونتنعم به ويلتجأ اليه عند اشتداد
الحر كذلك السلطان يتنعم به ويلتجأ اليه عند اعطاء الامور والرقاب
جمع الرقبة وهو موضع اصل العنق وتجمع على رقب ورقبات ورقبات وارقب
وقد يطلق الرقبة على ذات اللون وغيره والامم جمع امه وهو الجماعة مفرد
لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امه الحاني قد مر تفسيره والماهر المزيل
ولا يخفى ما فيه من حسن القلب والقويمه بمعنى المستقيم والباسط من البسط
وهو التمهيد والتوطيه والمهاد الفراش وجمعه امهده ومهد بفتحتين
والاساس بالكسر اصل البناء والجود الميل عن الحق والوالى المالك من باب
ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدره والافاق جمع افق
بالضم والسكون وهو الناحيه الوجه والنصب الاقامه والسرادق واحد
السرادقات وهي التي يمدونه صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق
وامتثل امره اتبعه وحمل على مثاله ونص القران والسنة ما دل ظاهر

لفظها عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس النظم فالامانة على الاول لامية
وعلى الثانى بيانيه والطوية الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو التاثير سمى
اللفظ بها لانه يؤثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وغما وانقباضا ان لم يكن
قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين
وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلم ههنا الكلام التام اعنى
كلمة الشهادة والقران كله على ما كان عليه المتقدمون من عدم الفرق بين
الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب واعلا كلمة الله تفيد اعلا منها
والرسول هو الذى انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل
عليه كتاب او نزل عليه جبرئيل وامره بالتبليغ والنبى اعم وقد يراد به العدد
للشرك بين ... المرسل من عنده ... عباده سواء كان
صاحب شريعة ام لا قيل وعليه ورد قوله عليه الصلوة والسلام الايمان
ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ... ورسله واليوم الاخر لوجوب
الايمان بالانبياء ... لهم ... بشرائعهم فكان الايمان لهم ايمانا
بالانبياء تصديقا لهم ... خبر مبتداء محذوف اى هو خليفه والخليفة
في الاصل كل من خلف غيره في امر من الامور اى قام مقامه وسد مسده يخلفه
بالضم خلافة والخليف بتشديد اللام مبالغة فيها لا نفسها كما يتوهم
من كلام الصحاح حيث قال الخليفى بكسر وتشديد اللام الخلافة ثم
جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية
وللتانيث بتقدير الموصوف مؤنثا اى نفس خليفه في الصحاح والخليفة
السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف كـكريم وكرايم
وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على
مذكر اذ الفعليه بالتاء لا يجمع على فعلاء ملك اى تصرف والسطوة
المرء من سلطانه يسطو اى قهره بالبطش والجمع سطوات وانثار المراة

على الجمع

على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كاينة وتملك الانات واسناد
الملك الى السطوة مجاز عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بلاتق خلاف
الباطل والله تعالى وهو منصوب خبر لله على اسمه وهو مبناه للاهتمام اى مرفوع
مبتدا واسم كان مستتر راجع اليه ومبتداه خبره والذى الغاية وآية تانيث
اى والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى اية طريق سلك اى ذهب كان
غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف وسلك الاشباع والذرى
بالفتح كل ما استترت به يقال انا فى ظل فلان وفى ذراه اى فى كنفه وستره
والرواية والعالمون بكسر اللام لا منهما كما ترى الحج فى موقع المصدر اى
حوما نا مثلما ترى ما بين قلت لا يتم تشبيه حومان العالمين حول ذرى الخليفة
برؤية الحج معتركا بالعدم الجامع فاخذه اوجه التشبيه قلت قد تقرر عندهم
ان المشبه به لا يلزم ان يكون ان يستفاد مما ذكرناه فتقريرها فالمعنى ههنا
مثل حوما الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين ثم المطالب وقوله كما ترى
على الطل من بيان منه الرؤية كما ذكر وقوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا
كبيرا والحج جمع الحاج كالحج بالفتح والحاج والحج فى اللغة القصد وفى العرف قصد
مكة للنسك معتركا اى مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم
او حال من مفعول الاول ان كان بمعنى الابصار فقال العبارة ان يقول معتركة او
معتركين لاسناده الى ضمير الحج فالوجه ان يقدر الموصوف اى قوما معتركا
ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا
من بيت الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اى يعترك اعتراكا لم يحتج الى ما
ذكر والنسيم الريح الطيبة بق منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك
هبت ونسيم الرضى كطيب الماء وضميرمنه راجع الى الخليفة لانه مذكور فى المعنى والمراد
باحياء الزمان اعطاء نضارته باضافة الخيرات الى اهله وكم خبرية
مفيده للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبره هلك والكاف فى الاصل

المستقبل والحرب بوجهه ليس دونه ترس والمداعبة المغادين والنار والباء
سببيه ومتعلقه يهلك ومن سبيله اي عدو رضاه مستقر في موضع ضع الصفة
لا لغو لا لغو متعلق بما والالف في هلك كما في سلك والمشهور ان هلك من
باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة
البقرة انه قراءة الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى
يابى وذكر في آخر الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم الفاسقون
بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك ويهلك والهام من اطار العصفور
من الزرع والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح
وفي الكشاف الصاعقة رعد ينقض معها شقة من نار لا تمر بشيء الا اتلفته
والاول هو المناسب ههنا والسماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر
ويسمى سماك الاعزل والآخر ليس من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف
متعلق بسمك اي ارتفع ويجيء بمعنى رفع كما في قوله ان الذي سمك السماء
بنى لنا البيت فعلى الاول ... كما بني للفاعل وعلى الثاني بني للمفعول او للفاعل
بان يكون لواء الشيخ منصوبا على المفعولية ووافق الرشد اي وجد الطريق
المستقيم والغي خلاف الرشد والامام ... والمدامع في الامر والجملة في
محل الجر صفة المعتسف قرير العين اي ذات قرة والقرة بالضم البكاء و
وبلا نقطة البرودة تقول قرت العين منه وقرت به عينا بالفتح والكسر قرة
وقرورا ايضا ورجل قرير العين وقد هو قرت عينه وتقر بالفتح والكسر قيل
وهو كناية عن الواصل عنه الحرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة
عندهم بالبرودة وفي اضافة القرة الى العين على هذا الوجه برودة جدا
والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة الحزن
حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنتها للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره
من اهل التفسير في قوله تعالى وقري عينا وقيل معناه صارت عينه ذات قرار

مستقره

مستقرة لا تضطرب بالنظر الى الجوانب دهشا من هيبته ويقيم شعائره كما ينبغي الابتسام
كما التبسم اقل مراتب الضحك وقد يبسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر واقبل
نقيض ادبر والاقبال الدولة والعز والظرف متعلق بمتمسكا اي ننشئا
والضمير في علا راجع الى الخليفة اي ادنى الخليفة في المجد والشرف واعطاه للدين
تفكيك لتعيين رجوع الضمير في المعطوف اعني فاصبح الى الخليفة وهو ههنا
ليس من العلو لانه في المكان بل اسم من العلاء وهو في الشرف قال الحطيئة
يمدح عن ابن عامر تاودك بنادابنه مالك الذي تتلوه وباع بنيه
بعضهم بخاره وبعت لذبيان العلاء بمالك اي اشتريت لقومك الشرف بابنك
والمضارع من الثاني يعلى كما انه من الاول يعلو لكن القياس والشائع في الماضي
علي بالكسر كما علا يعلا من التداخل او على لغة من يقول بقي بقى يدعوه الى
جراصح ان جعل بمعنى صار او كما قال ان كان لمعنى دخل في الصباح ورضينا تحق اربت
ظرف لغو وما مصدرية اي ساعة تحتم في الحرب امرك ربنا فلكنا اي ساعة
فله وقد يستعمل بدونه ما كقوله لا يصعب الامر الاريث نركبه وفي الكلام
ايها لطيف لجواز ان يراد بالعين الالة المحسوسة وان يراد عين الفعل من
ملك والملك مفعل من الالوكه وهو الرسالة واصله مالك على انه اسم مكان
او مصدر بمعنى المفعول فقدم اللام على الهمزة فصار ملاك ثم تركت الهمزة لكثرة
الاستعمال وردت في الجمع ستر به الملك لانه الواسطة بين الله تعالى وبين
عباده فايراد الجوهري اياه في فصل الميم من باب الكاف ليس كما ينبغي
والحق ايراده في فصل الالف من ذلك الباب والعجب انه اورده فيه مع زيادة
الميم واورد الملائكة في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان
من مفعل كتمسكن على ما توهمه لقيل تكون وهو ظاهر والجاهد الذي يبذل
الجهد والدنيا تانيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها
والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله دنو والاقرب في تعريفه ان الواو لتحركها

وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وذكر الجوهري انه حذفت
الواو لالتقاء الساكنين فتامل والغياث اسم من اغاثه واصله غواث في المصادر
الاغاثه فرياد خواستن وفريادرسيدن وكربت بفتح الكاف وسكون الراء والتاء
الفوقية لقيد ال على التعظيم عن فهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب
والمشرقة من اشرقت الشمس اضاءت وقيل اشرف الرجل دخل في شروق الشمس
والاغصان جمع غصن وكذا الغصن والغصنة بكسر الهين وفتح البلق والمورق
من الشجر ما خرجت اوراقه والعنايه العقل وفي الكلام مكنيه وتخييل
وترشيح والتشييد الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص
لابن هلال وفي القهاء الشيد بالكسر كل شئ طليت به الحائط من جص او ملاط
والجواب انه هو الجص ايضا صرح في التلخيص لابن بلال العكس بين فهو مشترك
بين العام والخاص والبنياء الحائط اشرما اشرف عقيب ما قرب في المصادر
الانهدام ويران شدن والامطار افعال من المطر يقال مطرت السماء من باب
نصر مطر اي بخشيد وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى والسحاب والسحائب
والسحج السحابه والاسبال الصب والشفقة والاطواق جمع طوق
وكل ما استدار بشئ فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامه وبكسرها الموت
والمراد ان نعمه مقيمه في رقاب الناس كما ان الاطواق في الاعناق
كذلك وقيل الايه كناية عن المعاد وال الحزن والحزن بفتحة كالحزن بضم
الحاء وسكون الزاء ضد السرور وقال القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم
ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث كقوله تعالى
حكاية اني ليحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى قصد ان تذهبوا
به والقصد حاصل في الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور
النحاة ان احدى ما يدل لام الابتداء تخليص المضارع بالحال بان الذهاب
في الاية الكريمة مستقبل فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود

علي

علاماته مع انه اثره ووسمت على البناء للمفعول اي ضربت ذا سمه وهي العلامه
وعميم لطفه اي لطفه العام واللطف في الاصل الرفق فيه وقيل وقوله تعالى الله
لطيف بعباده اي بر محسن البهيم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى
مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد محظوظا
اي ذا حظ ونصيب من الرزق نشد ذلك اي قوى ايضا في بما ذكر والعضد
الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع
ضم الضاد وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد ككتب وعنق ذكرهما
صاحب القاموس وهز من عطفي اي حرك بعض جانبي على ان من بتعطفه
وهو كناية عن حصول بعض الارتياح وفيه وقد يقال هذا العطف كناية عن
ازالة الغفلة لان الغافل يتنبه بتحريك احد جانبيه والاول انسب ثم
هداني عطف على اجابني والهدى الارشاد والدلالة في بحر ولوثت
بقدر هداه الله الدين يهديه هدى وهديا وهدية وهداية بكسرهما
فهدى واهتدى وهداه سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول
هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد هدى في الكتاب العزيز على ثلثة
اوجه معدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله
الذي هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط والفرق الذي ذكره
الزمخشري والمحشي في حاشيتهما للكشاف بين المتعدي بنفسه والمتعدي بواسطة
الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى المقصد والايصال وبهذا يسند
الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم الى صراط مستقيم والى القران
مثلا ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم مع انه لا ينافي على كتب اللغة
منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم يا ابت اني قد جاءني من العلم
ما لم ياتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن موسى من رسلنا ومعنى
الثاني الدلالة واراءة الطريق وتسنيده الى النبي مثل انك لتهدي

من آل فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد دون فرعون وما اهديكم الا
سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لا يقبل سبحان علم للتسبيح مصدر سبّحه
بمعنى نزّهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك اذا بعدت من سبّحته
عمّا نزّهته عنه اوصل التسبيح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما
نقل عنه ان يكون لتنزيه الله تعالى لفظا وانه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه
البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى حيث لا يقطع عنها في اللغة
الفصيحة وقد يستعمل سبحان الله عند التعجب والتنبيه ان التنزيه البليغ
ما ابعده من هذا اختاره لقصد التنزيه البليغ اماله والتعجب تبعا وتارة
بعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه اما بفعل مضمر متروك
اظهاره وتقديره اسبح الله سبحانا اعني تسبيحا بمنزلة الفعل يسد مسده ودل
على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها اليه اعداؤه وهو ههنا
جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب ووقعت ودبعه
في اثناء الكلام لنكتة التنزيه كما صرح به الشيخ في آخر الباب
الثامن والسواء المتوسط والشمال بكسر الشين وتخفيف اللام جمع شمل
بفتح الشين وهو الدلو اذا كان فيه ماء التيه والاستنهاض للشئ
الامر بالنهوض اى القيام لذلك الشئ والرجل جمع راجل وهو خلاف
الفارس والخيل الفرسان اعنى الراكبين على الفرس وهما استرجع لالواحد
له مثل حاله في استعانته لسبع الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان
منه خال من استعانه من الخيالة والرجالة على اعدائه وفي مطلق الاستعانة
وذلك اشارة الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق باباد البساتين
كما لا يخفى على المصدر والعاثر المنكسر من فتر تقر تنود والسروح الطهود
فجاء الحمد الله اى انى ما جئت عقيبه رجوعي واضافني اليه ما ذكره
متلبسا بحمد الله كنزا منصوب بجاء لتضمنه معنى التصيير وده مفعولا وهو

صفة

صفة كاشفه لكن لان الكن لال المدنون وص زين لجوهر الفوايد بيانه
وليست زمثل هذا المقام زايدة للتوكيد كما توهمه الجوهري اذلا يجوز اسقاطها
بخلاف ما ز ما جائني من احد والظرف مستقر متعلق بالكون التام لا الناقص
ليتسلسل التقديرات وهو صفة كاشفة لكن والمشحون المملو والتحفه ما اتحف
بها الرجل من البر واللطف والجمع تحف وحضرة الرجل قربه وفناوه وهو كناية
عن نفس الرجل والعليه فعليه من العلو وهو الارتفاع والخدمة مصدر
من خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب
الدار جمعها سدد والسنه فعيله من السنا بالمد وهو الرفعه والملجا والمعاذ
واحد وهو المعاد والحصن الحصين من الحصانة والباء ز بالنبي للقسم والخلال
جمع خليل وهو الصديق من الخله بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خليل
خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوه بكسر الهمزة وضمها واكثر ما
يستعمل الاخوان ز الاصدقاء والاخوة ز الولاده وقد يجمع بالواو والنون
والاخوان الخلص الذين اخلاوهم سوق النفاق ليتبعوني اي يجعلوني
مصاحبا بصالح الدعاء من التتبيع او من الاشاعة اي اشاعلم التسلطري
حله مصاحبا الكرم ثانيا والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف
يق شكرته وشكرت له واللام افصح كذا ز الصحاح ولا يتعدى الى المفعول
الثاني البتة صرح به الثقاة فلا استقامه لما يوهمه النثر والحيني ز شرحيهما
للفتاح ز قول الشاعر شاشكر عمروا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن
وان هي جلت من كون ايادي مفعولا ثانيا لا شكر اللهم الا ان يحمل على
المسامحه هذا والباء ز بما عانيت على ما ز بعض النسخ للمقابلة اي لمقابلة
ما عانيت والكد الشدة ز العمل والعنا بالفتح والمد المشقة ومعنى المعاناه
بين كشيين فعانيت العناء على ما هو مطالعي من تناهيت غاية الوسع
ز احتماله للوجهين ولو قرا عانيت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية

والنبية الالاخ افعلة بفتح الفاء ... والاخت اخعه بضمها

وكثيرا ما ج

لا اشاعره وتفرع الى الله اذا اشتكاه وتذلل اليه طلبا المعونة وكذا تضرع وفي
معادر التفرع زار كردن والناكب من نكب عن الطريق اى عدل كضرب ودخل والبين
من الاية وهو الظهور هذا اى المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة
لعمرى اللام للابتداء وعمرى حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم مسده
تقديره لعمرى قسمى والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل فى القسم الا بالفتح
ثم قوله لعمرى يمكن ان يحمل على حذف المضاف اى لواهب عمرى وكذا امثاله
مما اقسم فيه بغير الله كقوله والشمس والليل والقمر ونظائرها اى ورب
الشمس ويمكن ان يكون المراد لقولهم لعمرى وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون والصلاة وبوجه افظ لانه اقوى من ساير التاكيد
واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى لوجوب البرية وليس الغرض اليمين
الشرعى وتشبيه غير الله تعالى فى التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه
تعالى عز وجل كما صرح مكروه به النووى فى شرح المسلم بل الظاهر من كلام
مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان
بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عليه السلام ان الله
نهاكم عن ان تحلفوا بابائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن
عباس رضى الله عنهما لا احلف بالله فاثم خير من ان احلف بغيره تعالى
فابتر وعن ابن مسعود رضى الله عنه مثله فذكر صورة القسم على الوجه
المذكور لا باس به ولهذا امتناع بين العلماء كيف وقد قال عليه الصلوة
والسلام قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك انهم لفى سكرتهم يعمهون
فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف
الذل والمراد به القلة لان العزة تقتضى القلة غالبا والمرام مصدر ميمى
من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى القول المفعول والمعنى ان المحصلين
المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطرز الوجود وقله المطلوب

فهذا

بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب مردودة انه لوكان الحق المبين بصيغة المطلوبية
كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا فيه نفي للملزوم بنفي لازمه. وقد يحمل هذا
اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والمرة اما على المعنى المذكور
وبمعنى القلة اى الحق المبين قليل الطالب او غالبا طالبه لان الحق ثقيل
ولا يبعد ولو ابقى المصدر على معناه الحقيقي لكان اظهر اى الحق المبين قليل
طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التى جبل عليها الانسان والالد شديد
الخصومة فالاضافة فى قوله تعالى وهو الد الخصام اذا اريد بالخصام المخاصمة
بمعنى فى اى شديد الخصومة فى المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الد للمبالغة وما
نقله القاضى من ان الاية نزلت فى الاخنس بن شريق الثقفى مردود بانه
اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزى وغيره واحتمال اسلامه
بعد نزول الاية يدفعه قوله تعالى وذا تولى فى تفسير والمبالغة المفهومة ولئن
فاين اه فان قلت المذكور فى كتب الخفوان اللام الداخلة على اداة الشرط
للايذان بان الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم سمى اللام
الموذنة وسمى الموطئة ايضا لانها وطئت الجواب للقسم اى مهدته
له والشاعر جعل الجواب هنا للشرط بقرينة الفاء وهو مخالف لمذهب الجمهور
الا ان يبنى على مذهب الفراء قلت اللام هنا زائدة لا موطئة للقسم
كما فى قوله لئن كانت الدنيا على كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح
والثناء الذكر الخير والمراد بالعاجل الدنيا والحسب بمعنى المحسب
بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة به لان اضافته لكونه
بمعنى المحسب غير حقيقية كذا فى الكشاف وقوله احسبه الشى اذا كفاه وفى الصحاح
حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله الازهرى
وبعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما فى الصحاح
من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر الاستعمال فى الخير كما صرح به ابن

الاثر في النهاية والجزيل العظيم والاجل الاحق والتوكل الاعتماد على الغير
والانابة الرجوع افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل
ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موضع الحال من فاعل افتتح
لا صلة الافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه
التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت ح بين التحميد والتسمية في التعليق بالافتتاح
سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيما هو الحال باء بسم الله للملابسة
ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر وان جعله التلبس هو التيمن بذكره
ودلالة على ترتيب على الله والمناسب لما ذكره الشيخ في شرح الكشاف
وحواشي التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء
فعل التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول وعليه المعول ان يقدر الفعل المخصوص
جزاء عن اول ههنا وبالجملة خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متبركا
بها ولهذا التزم لفظ حذفه في كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون فعل
من شرع في فعل متبركا بالتسمية غير بالغ في القران اذ لو اتى به فيه
لكان لتسمية من شرع من غير القراءة او للاشعار بانه موضع ينبغي
ان لا يطاع غير ذكر الله اذ او ذكر الفعل المستدعي للفاعل فسلكنا تلك
الطريقة لفات ذلك الغرض ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابدا وتقديس
الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه واشتغاله اوغرض
المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع
لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طريقه كون المشروع
فيه متصفا بها كما في النية حيث اعتبر تحقيقها في ابتداء العبادة تحقيقا
في جميعها تقديرا ولان ذكر الابتدا في حديث البشارة لا يلائم المقدر فعل
الابتداء وقد استشهد على تقدير الفعل الخاص لقوله عليه الصلوة والسلام
في خطبة يوم النحر من لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عليه السلام

قبل

باسمه

باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عليه الصلوة والسلام
باسمك احيى وباسمك اموت فانها يدل على اوجهية تقديرالافعال الخاصة
بعينه انه مبنى على تقدير يناسب الجارات بالافعال الظاهرة بهو وحرف المنع
فليتامل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا متعلقا بالافتتاح ح
الى الحمد فقط مع تاخيره عن التسمية اشتغالا بافادة الحفظ واعراض عن ذكر
الجار فيلوح الى ان تاخير الحمد عن التسمية لاينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض
حد بين حديث الابتداء بالتحميد والابتداء بالتسمية حقيقة لا لان الباء
فيهما للاستعانة والاستعانة لايليق بحسن التادب لانه يقتضي بشئ لا
ينافي الاستعانة باخر كما ظن اذ حمل باء البسملة على الاستعانة لايليق
لحسن التادب لانه يقتضي الجعل اسم الله تعالى الة والالة لايكون
مقصوده بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليها تقتضي خروج الحمد عن الكتاب
وهو مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف
الى الشروع في البحث كما قيل اولان الاول محمول على الحقيقة والثاني على الاضافة
ابتداء بالكتاب والاجماع الواردين في تقديم التسمية واحتياطا في العمل
لما ان في التسمية حقيقة التحميد الا انهم لم يكتفوا بالان من اتى بالتسمية
لايقال له الحامد عرفا ولهذا ثبت التعارض بين الحديثين واحتيج الى التلفيق لتوجيه
ولان المناسب بمقام التعظيم التصريح وبالحمد وحضرة عليه تعالى اداء بعد
ما الفه الى التعليل الافتتاح بما يعلم موجب الحمد يعني اشار الى تعليل افتتاح
الحمد بوجه اخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه ان اداء
حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في اخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان
قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن ثبوت شئ ليس به اجيب
عن الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربطه الذي العتيد
هو نيل النقاء وجلب المزيد الذي هو التاليف وهما حاصلان بالاداء

فيوج مقصد ضمن تقدمها ولهذا قال من شكر نعمائه جمع من تقديم الحمد ايماء
الى قوله لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان المقصد ذلك الربط
والطلب كان تقديم الحمد على المطلوب الذى هو التاليف واجبا فتعلل الافتتاح
بالحمد للاداء المذكور ايماء الى هذه النكتة على انه سيجىء ان الاطراد والانعكاس
غير لازم فى العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالحمد بالاداء لاينافيه
حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل الافتتاح باعتبار ما اشتمل
عليه من التحميد لانه مخصوص ويرده الفرق الظاهر بين تقديم الحمد
والحمد المقدم وبانه تعليل لحمد الله لا لافتتح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح
بالحمد فابقاؤه بلا علة وجعل العلة للقيد ياباه الذوق السليم وبان
الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لايحصل الا بتقديم الحمد وفيه
ان كون التقديم على تاليف الكتاب حق شكر النعماء مستبعد بل انما يجب لو كان
الشكر على معنى ان الحق ههنا مثله فيما شكرناك حق شكرك كما سنذكره
الان وعن الثانى بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما
ان قول القايل الله واحد عين التوحيد وان القول المذكور وامثاله اخبار
واقع موقع الانشاء اى مستعمل فى معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس
فى صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله تعالى وفيه وضع المظهر
موضع المضمر ومع الحمد لله الحمد لك يارب فقصد المتلفظ به انشاء تعظيمه
تعالى بوصفه بالجميل والتجاده نعم اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار
والانشاء كصيغ العقود لايلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبار فى
اللغة نقلها الشارع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل
فى امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا   لحق شكر ما يجب
عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية
على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله اليه لاجله اى الشكر

نقص الربط ... بعد تقديمها ... اذ حصل ... شكر ... فيه ... مثله

الوجه

العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وعرفي ما هو ما يجب اللسان الاظهار تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شئ هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفي تضمن وجوب اللغوى لكن الانسب لهذين الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانيه والوصفين فالاول بيان لشئ والثانيه لما يجب والمراد بالشكر الشكر اللغوى الذى يتضمنه الحمد ههنا الا انهما متحدان مصداقا كما ستطلع عليه والمقصود على التقادير ان الله ادى شيئا من الشكر كما هو حقه نصفا اعتقادا ودخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان حقيقة الحامد يكون شئ من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره هو الثناء باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثنا لا يكون الا به وايضا قوله ع لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك محمول على المجاز والحامل عليه نصه المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطئه للفرق بينه وبين الشكر ومقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان اه وبانه لدفع احتمال التجوز الاصولين من الذى قبله هو المسمى اصطلاحا على اطلاق الثنا على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظا يدفع احتمال التجوز ببيان التقرير فلا يرد ان صرف الصرا للفظ الحقيقة لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثنا باللسان غير مسلم بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثنا وهو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا ذكر في الجلال ان الثناء الكلام بالجميل لكن بعد تسليم اختصاص الطلاء باللفظ فيما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف تخص الحمد اللغوى باللسان فقد قال عز من قائل وان من شئ الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلت لما ثبت

ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل امثالهم لما ذكر
عندهم على المجاز على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون
المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه الدال ذكره في المختصر اكتفاء بقوله سبق
تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد بقصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة الثناء
عليه فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من بعض الامور العقيل
النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد والا لزم هذا الحامد لانه
حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون
جميلا في الواقع او في اعتقاد المثنى فالظاهر الحامد في الصورة المذكورة
يعد المحمود عليه جميلا بعقيدته فان قلت انهم صرحوا بوجوب
كون المحمود عليه اختياريا وان تم المحمود به على الاشهر ووجوا اختياره
على المتبع بانه مشعر بالاختيار الذي هو لقاعدة العظم في اصول الدين
دون الذم لعدم قولهم مدحت اللؤلؤ على صفاتها والتعريف المذكور
خال عن التقييد به فليس بمطرد قلت اجاب الشيخ وشرح الكشاف بان
المقصود مقدار الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار
على ما صرحوا ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على صفات القديمة حمدا اذا استند
به تلك الصفات على الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو
المشهور لقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم
الا ان يصرف الحمد عليها الى اثارها قلت لما كانت الذات كافية
في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها
فاعلها او لان تلك الصفات مبدأ الافعال الاختيارية والحمد عليها
باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في التحقيق والا لوقفه
يتق الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا واما الضمير الى ما ذهب اليه الامدى من جواز اسناد الفعل

الى المختار

الى المبادى ويجوز ان يحمل على تلك الصفات حقيقة بعد الاعتبار كما عرفه الطالب
فما لا يقبل ههنا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما
يتوقف عليه الفعل الاختيارى كالعلم والقدرة والارادة والعزم او تقدير الشئ
على نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الفعل
على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتامل   سوا تعلقت
بالفضايل ام بالفواضل سوا اسم بمعنى الاستوا يوصف به كما يوصف
بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سوا بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل
بعده اعنى تعلق بتاويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله التفتازانى فى قوله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضايل وتعلقه
بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على القول الصحيح ثم الجملة
اما استيناف او حال بالواو او اعتراض بقى ههنا شبهة وهى ان ام لاحد
التعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احدها فالصواب الواو
بدل ام اذ لفظ او بمعنى الواو ... ولكن ام بمعنى الواو غير معهود
وقد اشار اليه فى المتن المصحح التركيب على ما ... ان سوا ومثله خبر مبتداء
محذوف اى الامران لم يذكر الهمزة بعد سوا نصا كما ذكرنا والهمزة
وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط لعلاقة ان ان والهمزة
يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم واو وام لاحد الشيئين او الاشياء
والتقدير مثلا ان تعلق بالفضايل او الفواضل فالامران سوا والشبهة
انما ترد اذا جعل سوا خبرا مقدما وما بعده مبتدا ثم الضمير فى قوله تعلق
راجع الى الثناء واشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل
يوجب ركاكة فى المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سوا
تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فيستبعد جدا والفضايل جمع
فضيلة وهى كل فضلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهى المزية المتعدية

سواء ان الهمزة ...
دالة على ...
المقدر ان تذكر ...
بعد سواء صريحا ...

والمراد بالتعدي ههنا التعلق بالغير في حقيقته وجوبا كالانعام اعني اعطاء
النعمة لا الانتقال كما توهم والالم يجمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود
عليه فعل اختياري البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا
والشكر فعل اه فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد وقد
فسره كان مظنة ان يقع في ذهن مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه
لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر
هل هو هذا ففسره وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد
ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والماده مادة الاجتماع لان الشارح
صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق
الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية والحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة
الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان
يلاحظ ههنا حمد ان احدهما بازاء الصفات الذاتية المستفاد من التعليق
باسم الله تعالى والاخر من التعلق بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله ويجعل
الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف ينبئ عن تعظيم المنعم
اي يشعر بجهة ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم بفعله ولا ريب في تحقق
هذا المعنى في الشكر الجناني ان لا يقدح فيه الجهل بالمنبئ كما لا يقدح في دلالة
اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع
على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله
او يكون المنبئ بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير
وهو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه
فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان
يبدل قوله ينبئ عن اه بقوله يقصد به فليفهم بسبب الانعام
متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح

تمام

كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اى انعامه
او اعتقاد او محبة بالجنان عطفه على سابقه باو وعطف لاحقه عليه
بها يدل على ان مجرد الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا يدافعه ما
اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني او العمل الاركاني
لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ويخالفه امثال الجوارح في الاول لان
تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق
اذعانا ثابتا ام لا وقيل بل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان
اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام
وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة
وان لزمته فلا لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر
اللسان لكونه اظهر الانواء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد
رمزا الى ان خير الامور اوسطها   اوجه الوجه بالاركان انما عطف
الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه
الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده حال من اللسان على تاويله
بالنكرة عند سيبويه اى منفردا او ذهب الاصفهاني الى ان التعريف
فيه وونظايره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى لهذا
يعامل معاملتها كما سيجي فلا حاجة الى التاويل وقال ابو علي الفارسي
انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اى يتوحد اللسان كونه
موردا للحمد توحدا فعلى هذا يكون نية النسبة الخبرية المستفادة من
ضمير الفصل وقوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية
بمعنى في حال وحدته لا مع غيره   يم النعمة اى الانعام بها اذ الفواصل
هي المزايا القائمة بالشخص متعدية الى الغير   على الوصف بالعلم والشجاعة
ليست الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان

ان الوصف بها يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عنده صدق الشكر في هذه الصورة بل هو للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازاء حمد وقد اشترط اختيارية المحمود المتعلق فيه قلت الشجاعة قد يطلق على اثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهو المراد ههنا والله اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب او الكنية عنه فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى يحوج تعقله وحيث لم يعلم حقيقته فلم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما النزاع في تعقله بكنه حقيقته واذا عرفت لانه وضع العلم كما في الوضع العام للافراد الخاص على انه انما ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وضعه من غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشيء قد يطلق على حقيقته وقد يطلق على هويته الخارجية وقد يطلق على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني ... وقد يستعمل استعمال النفس والحقيقة الشيء ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته العليا الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولا لتوقف على ساير صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال الجناب تعالى توطية لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم الثاني مصدر بمعنى الحمد ولذا لم يقل الى قوله على الحقيق الاستحقاق اي لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفات الله علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوص صفة وصف واعترض عليه بانه لا اشعار

في الكلام

في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعد من قواعدهم ان تعليق امر باسم
غير صفة يدل على منشائيته مع لوله على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح
بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب
ان هذا فهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم كما لا ان من تعليق امر باسم
يدل على منشائيته مع لوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادته الاستحقاق
الذاتي لا يضره ولا يعيره على ان لفظ الله لما دلت على ذات متصفة
بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات فضمن هذا
الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق المشتق الدال على منشائية
جميع الصفات فقوله بل انما تعرض اضراب من المقدر كان سائلا يسئل بان
هذا الايهام لا يضر اذ الاختصاص بصفة الانعام ثابت في نفس الامر كما في
ولهذا تعرض المص لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض آه وههنا
بحث آخر وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع الاوصاف كما اشار
اليه السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام
فقد افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بانه اداء الواجب لما تقرر
عندهم واشتهر من ان الشكر المنعم واجب عقلا او شرعا فيتامل ويمكن ان يجاب
بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم يكن
غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام
على ان الاستحقاق لجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد فذكر
الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي وايماء الى ان كل صفة من صفاته تعم مستقل
بافادة الاستحقاق هذا وتحقيق المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر
من غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم
لذاته لان استحقاق العبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق
الحمد بالفواضل والفضائل لا يقتضي ان لا يستحق المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون

الفاعل مستحقا لذاته ان تعظيم على فعله فتدبر وقد الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام
به سيأتى فى بحث تقديم المسند اليه انك تقدم على اسم تعقده تارة وتجعله
مسند اليه ويؤخر اخرى فتجعله فاعلا لكن ذلك يستدعى نكتة ولا حاجة
فى ذلك الى اعتبار انه مؤخر فى الاصل او متقدم سواء اعتبر الحمد مؤخر
فى الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او يكون مقدما بان يكون احمد
حمد الله نستقيم بيان النكتة فلا حاجة للاستصحاب بان النكتة انما هى للعدول
عن موضعه لا للقرار والحمد ههنا قارّ فيه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد بالاقتضاء
المقام ما هو المصطلح فى هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى
تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذى هو
مفتتح تأليفه يقتضى اهتماما بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان
الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اقوى بالرعاية من الاهتمام الثابت
للاسم الرايد على اهتمام غيره فى نفسه لان البلاغة فى الكلام عبارة عن
مطابقة لمقتضى المقام مع فصاحته لكن فيه بحث لانه يشكل بقوله تعالى
فلله الحمد لله رب السموات الاية وقوله تعالى له الحمد فى السموات والارض
وقوله تعالى فى سورة التغابن له الحمد غير ذلك حيث قدم اسم الله على
الحمد فى هذه الايات مع ان المقام مقام الحمد والجواب منع ان المقام فى الاية
المذكورة مقام الحمد بل بيان مقام استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما
اشير اليه فى الكشاف وهذا يقتضى تقديم الظرف كما لا يخفى على ان
صاحب الكشاف اختار ابن الحاجب ان الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف والمحقق
على ان الاخر قال العدول ذلك ولكن على ان الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق
ثم جيئ بما هو التحقيق فيها ثم انه اشارة الى دفع ما يتوهم من فى تقديم
الحمد فوات التخصيص المقصود فى هذا المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف
فى سورة التغابن بانه قدم الظرفان فى قوله له الملك وله الحمد ليدل

على الافهام

في الاختصاص فاذ كره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع انا مع تصريح صاحب الكشاف صرح بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضي اعني المقام ان قلت فاوجه ما ذكره في سورة التغابن قلت عبارته هناك وليدل بتقديمهما ويترتب النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فانه قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجي من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بالصواب وخطاء والمخاطب هنا هو الله تعالى كما ذكرنا فيما سبق فلك الوجوب المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد فوله قد صرح بان فيه اي في الحمد لله بتقديم الحمد ايضا اي كما فيه ما ضرهما اعني ارتفاع الغير انما ذكره هو المناسب الكلام العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام لجلايل النعم ودقايقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه حقيق وقوله تعالى الحمد لله دليل على ان هذه صفة لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله وهذا يظهر ان اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى فيظهر انه ليس نفيه الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه ان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل تأويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي فلا ترجح الاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه الاختصاص الافراد لكن بعد القدح من الفرق لا يتجه اختيار احدهما على الاخر والحكم بان الآخر وهو كما لا يخفى على الفطن فان قلت لعل كثيرا

من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفى الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس
المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروعه كما هو الظ
في المشبه به اعني العراك في ارسلها العراك وما ذكره من ابطال التعليل
السابق انما يتوجه اذا اهل تعريف الجنس الجنس اذا اويل بالاستغراق
قد يراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع
الافراد لان معناه ثبوت فردها لله تعالى واشفاقه من غيره فيستلزم ثبوت
جميع الافراد والتوجيه ان العهود الذهنية نكرة في المعنى ومعنى التخصيص
يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فتعم ثم الحق
ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا
في هذا المقام واما المنع الاول فلظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي
هو منقول عنه كما صرح به الشارح في شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك
ولانه حصر في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس
واما المنع الثاني فلانه معقود من كلامه فيما كما يستطلع عليه
فالظاهر ان هذا الكثير من الناس علل ما ذكروا كون الحمد في هذا المقام
محمولا على الجنس دون الاستغراق انما باعتبار المنع الضمني او بان حملوا
قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما المراد
بالتعريف اللامي في الحمد لا طلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره في اولئك
هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المفلحين هم الناس
الذين بلغك انهم يفلحون في الآخرة او على انهم الذين ان حصلت
صفة المفلحين فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صورة حيث ردده بين
العهد وغيره ويشير تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره
من فروع التعريف الجنس وحمل كلام الكشاف على ما ذكره وان كان مخالفا
لما ذكره الشارح والفاضل المحشي وحاشيتها له لكنه هو المناسب لكونه

بيانه

بيان مراد المقام لا لبيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر هذا اذ لو حمل
على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق
لزمهم حمل كلام الكشاف على الاستغراق على اثبات اللغة بالرأي وهو مستبعد
من تلك الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته
لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق
ولا شك ان وضع لفظ لمعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في مقام كلام
واذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون
الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان ما في الوجه
المذكور ههنا حقها ان تساق ايضا لذلك لينتظم بسابق الكلام
وحاصله على ان الشارح رد في شرح الكشاف على الوجهين الاولين باشعارهما
بكون اللام للاستغراق في الجملة عند الزمخشري مع بطلانه ولم يورد
الوجه الثالث هناك ولم يرد عليه ههنا بما ذكره هناك في ذكر الوجه
الثالث وسماه الحمع انه يرد عليه ورد والظاهر ما اورده هناك
على الوجهين الاولين فلو كان الكلام ههنا هو مسوقا لبيان ان مدلول
اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما ينبئ عنه ظاهر قوله
من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا
في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميه اولى
في غاية البعد نعلى هذا الشريف كلامه واورد على الشارح ما اورده
فان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولا في المقام على
الجنس دون الاستغراق قلت قبل من قوله وهو تعريف الجنس لان
اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع لان الاصطلاح
منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس بتعريف الطبيعة بالاشارة الى
الحقيقة من حيث هي هي وصاحب الكشاف جرى ههنا على الاصطلاح المذكور

بقرينة ذكر الاستغراق ههنا وفي مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة
والحقيقة بذلك وهو المذكور في التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه
باللام من حاشيته الفاضل المحشي واما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال
على ذلك انه صرح بالجنس في الموضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق
فيه ايضا فيستدعي اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض
لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرح
بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثنا قرينة قوية ظاهرة على ارادة
الاستغراق ما كتفي به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك فيما نحن
ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق
كنار على علم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة
المدعى كونها كنار على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء
في الآية الكريمة قرينة موجبة له فالفرق ظاهر واما ثانيا فتصريحه بالجنس
وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على افتقاره وقصر الحمد
على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك الاشارة الى احتمال الامرين
الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال
في قوله اختصاص الجنس الحمد ومنه ان يقول اختصاص الحامد يقتضي هيهنا
بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين الفناري في تفسير الفاتحة حاصله
ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق
فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف
مستفاد من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات
لا الثبوت كما عرف واثبات الجنس المذكور لا لغيره لا ينافي ثبوته
للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد يكون الجزء ام
النسبة والمراد تخصيصه بمعنى نحو زيد جاء وعمرو ذهب في هذا الخلاف

اثبات

اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء منها لغير المذكور عند المثبت
هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص في قوله ههنا
الثبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر مراده بالاختصاص في قوله ههنا
بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوتي فلا ينفي الاستغراق
سواء حمل الاختصاص على الثبوتي او لا اثبات لمنافاته مذهبه الا ان يقال
قوله بالاختصاص الثبوتي مبني على التأويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار
مذهبه وادائه التقليبية مناسب لاوائل كتابة الا يرى انه صدره فيما
نقل منه بقوله الحمد لله الذي خلق القران ثم غيره الى انزل لوجوه ذكرها
الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم   بل على ان الحمد كلمة على متعلق
بخبر مبتدأ محذوف اي بل هو مبني على كذا والجملة عطف على جملة وبهذا
نظيره وبهذا يندفع ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان اه على قوله
ان افعال العباد يدل على انه هذا ايضا مما اشار اليه بعد ما مع انه لا توجيه
له لان القول بالتخصيص والحمد لله لا مدخل له في ان العباد لا طاعة
ودفعه الحمد يعتبر ان اصل اعتقاد جمهور المذهب الحمد يعرف الحمد
للجنس ما يسئله حمل الاعمال واما انه يستاد مسند العقل فلما قال بالتخصيص
علم ان الجهة الاولى منتفية وان الجهة هي الثانية   والعدول
الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية
وان دلت على الدوام لان التي خبرها ظرف غيرها الدلالة عليه اما ان
قدر المتعلق الظرف بالفعل فظ لتصحيحهم بدلالة اسمية خبرها فعلية
نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددي ولما ان قدر باسم
الفاعل فلانه به يعني الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل
والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول فالاسمية
التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول

والعدول الية كون داع اليه على انّ لنا ان نقلد اسم الفاعل يمنع كونه
للحدوث ونقول يكفي الحمل في الظرف والحيه العمل فيعلى فيه الفاعل بمعنى الثبوت
ايضا وقد نص انشر وا ذاخر الباب الثالث على ان زيد في الدار لحيتمل الثبوت
والتجدد بحسب تقديره حاصل او حصل وهو ميز القبيح فيما ذكرته هذا ولقايل
ان تقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان يقول
نحمد الله ليفيد تجدد صعود الحمد منا وتعلقه بالله تعالى على استغراق الازمنة
بمعونة المقام على ان فيه اثبات النفس دون النوعي لانها اذا اعتنا
دون الشيء الفية ولاشك ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان الفاعله
في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان
كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة
الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة لله ان فلهذا اختير الاسمية والا
فالفعلية صرح به بعض الفاضل والفعل انما يدل على الحقيقة دون
الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق لعدم جواز
زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز قصوره عنه فلا يرد
عدم دلالة المصدر على الزمان والنسبة وههنا بحث وهو ان المحققين
صرحوا بانه قد يقصد في المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي
الى الاستغراق كما سيجي في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون
الفعل الذي ناب عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب عنه ان ذلك
في الفعل المنزل منزلة اللازم اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل
المذكور في فعل الحمد لا يحسن بل لا يصح وهو ظ وفيه نظر يريد ان
المصدر المنكر كان في نيابة الفعل يجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى
هو الاستغراق وفي العبارة مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف
لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في

قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية
قابلة ومنع للاشارة الحمد لولا مد قوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره
وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال فاثباته
بتغيير الدليل وضم مقدمة اخرى لتسليم لاعتراضه والتحقيق   وعند خفاء قرائن
الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المعونة لدلالة المرجح والا
لكان المعنى الجنس هو الشايع في الاستعمال مطلقا اى سواء وجد القرينة المرجحة
للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته
فالفاضل المحشي انما يدعي تحقق القرينة المعونة وكونها كنا دعلى علم واعلم ان
مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه
نقله حصر في المفصل فايدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس ولا ينافي
ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين ولا يقدح
فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس في نحو والله لا اتزوج النسا
مبني على امتناع الحمل على الكل اولية لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة
كلامه ولا ما ذكره صاحب الانتصاف من ان اللام في الوهم دليل استعماله
فيه من غير قرينة ولتوقف العهد والجنس عليها   او على ان اللام لا يفيد سوى
التعريف آه خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح
بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين
ما ذكره الفاضل المحشي بقوله والسبب في اختياره الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس
وعلى اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج فيها التي اسب لا فانه بالمقام كثير
تفاوت فلا وجه لاختياره احدهما وهما ورد الآخر فان قلت قد ضم الفاضل
المحشي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع
الافراد وكلام الشارح خلو عن ذلك فلذا رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله
وتنبيها يظهر اه الى هذا المقام فلعله اكتفى عن ذكر قوله على الاختصاص ههنا

بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة يعتد بها وذكر قوله على الحنفا من الله
سبحانه لان المعيد لذلك الا اختصاص على ما صرح به نفسه والحوال السند
هو اللام الجاره الاختصاصيه وتلك الافادة لا ينطوق حالا والجنس والاستغراق
ثم هيهنا بحثان الاول ان التدليل المروى عن صاحب الكشاف الذى نقله الشارح
بقوله او على ان اللام اه منقوض اجمالا لتخلف الحكم عنه في صورة العهد
الخارجي مع انه من معانى اللام عنده كما صرح به في المفصل اذ ليس اللام
لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة والفرد
المنتشر فاذن لا يكون ثمه عهد خارجى لا يق هناك وضع اخر للمجموع بازاء
المعهود لانا نقول فلا يتجه بالتدليل المذكور وحده على كون اللام
للجنس بل ينبغى ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك
معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمه المطويه في التعليل الثانى
الذى اشير اليه هناك البحث الثانى ان المفهوم من الكلام ان
الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء الحال لانهم
ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصته من الحقيقة معهوده فان لم يكن
هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد
حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهنى فظهر منه
ان اراده الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من
حيث الوجود فقالكل اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس
لاجل هذا ولا يكون امر اختيارا على الاستغراق وان كان فلا وجه لعقد
الجنس فضلا من ان يرجح لعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان
يرجح اختيار الجنس بان يق المقام مقام ارادة الحقيقة الطبيعة من حيث
الوجود نظرا الى الظا لكن قصد الجنس على حاله لان مقتضى الظا ذم الحاق الشق
على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمل لا لازم وجوده مع ان فيه دلالة

على القصر

قوله مع تقدمه في المعطوف عليه اي الذي عطف عليه الاعم
فهو علم قال الاستاذ لان علم وان كان تقتضي مفعولين
الآن مفعوله الاول يجب ان يكون عاما والثاني معلوما

الرحمن ... الضرورة ... تصح

على اختصاص جميع الافراد على ما انعم الله انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر
حقوق الاستحقاقين لا لغو متعلق بالحمد فيقبل فيه وبهيء فاما بلبنيها على
ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوضع كما قيل فتدبر وقد تعسف
وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه
الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن
الحاجب لفوات ما هو المقصود اعني التوطئة فان الرفع والنصب على المدح وان كان
لطفين في انفسهما لكنه لا يقبلهان ما علم بالانعام مدح وههنا وجوه اخر الاول
ان يترك الفعل اعني علم منزلة المصدر عطفا على الموصوف وذلك لان الفعل يدل
على الحدث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع من احدهما اوليه مجازا الثاني ان يكون
ما لم يعلم تفسير للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع
المضمر العائد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته وانما الاصل في
الحقيقة ما لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما الثاني فلانه حذف الضمير
المبهم مثل ما ذكر وعدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظ
مع عدم اشتماله على نكتة يشعر به امكن من مكان بالنعم معناه اخذ مكانا ان
يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا في القلب كما دل عليه تقريره واما الحمد
على نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة لقصور
العبارة عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء مجموع الامرين
علة واحدة لحذف مفعول الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل
الشمول تفصيلا واجمالا واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة
ناظر الى الاول والثاني الى الثاني ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم
به كله اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله
لا تحصوها وادعاء كما في الاجمال وانما التجوز المختص لفظ الابهام المراد
به الاشعار اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور والادراك ايماء

وعلى تقدير الضمير لا يجوز ان يكون
هو مفعوله الاول اذ لا وجه
لكونه عاما وفيه نظر لجواز ان يكون
الموصول عبارة عن النفس الذا...
المتعلقة بالعلوم والمعارف كاجـ...
هذا القائل اي يكون هو المراد بالتما...
في قوله النعم ثمانه ولا شك ان...
الفرغ هذا توجيه بجعل مفعوله
هذا اولا انه قيل لما شاع حذف ال...
الضمير المرفوع من الصلة لزمان ا...
بجعل الصلة اللفظ والاحتيا...
توطئة له ولك ان تقول جواز...
حذف الضمير المجرور مختلف فيه فيـ...
بعضهم جوازه مطلقا للتوسع...
في بعض المواضع نحو اي الذ...
دعني عنه وحمل عليه اللبس فيه وا...
هذا المذهب الامام المرزوقي حيث...
قال في قول الشاعر عسى الايام...
ان يرجعن قوما كالذي كانوا...
فقد كانوا عليه تقريرا الامر الثا...
فقد اخطأ اذ لا يجوز الذي ح...
وقيل لا غلط ح بالنسبة اي مرو...
به وذهب الاخفش الجواز...
فقال الكسائي وجماعة من النحا...
لا يجوز الا اذا اتسع فيه بان...
الجار او لا ثم يجعل المجرور منصو...
كالمفعول به ثم يحذف ذلك ال...
لئلا يلزم كثرة الحذف دفعة كـ...
نعم ما امونا اي نامونه والاصل...
نام به ولو كان المجرور الا...
لا يجوز حذفه نحو الذي مررت به...
كثر الاختلاف في جواز حذف المجرور...
بجعل احتياج الموصول اليه صح...
الشايع سببا للعدول عنها فقوله...
ان الحا...

الى الابتدا والقصد فى الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم تؤدى مآل الشرحين واحد
ونوهم المخالفة وهم غير ان ضم اختصاصه فيه بله وجها اى الاختصاص
الانعام بشىء دون اخر واختصاصه الحمد على انعام دون اخر ولا يقدح فى
تحقيق التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق بجميع الاوصاف
المذكورة فافهم وقوله دون شئ معناه متجاوزا اشياء اخر وسيجئ تحقيقه
فى بحث القصر وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الطان يكون
هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة
لمطلق الحذف فيكون مراينا علة عدم التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة
له فرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى ما ذكر يحصل ايضا فى صورة ذكر
بلفظ العموم ويجوز ان يحمل الحذف لمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول
ترك النعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة
خطابية المقام انتساب فعل اللازم الى الله تعالى على وجه العموم وافراد
ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع الانعامات فيمكن ان يكون مراد الشارح
هذا فتدبر ثم انه صرح ببعض النعم اه شروع فى شرح قول المص وعلم الى
قوله فصل الخطاب فبين اولا على الاجمال ثم بين اخرا اية على التفصيل
حيث قال فقوله علم اه وثم للترتيب فى الاخبار كما يقال بلغنى ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت امس يراد ثم اخبرك ان الذى صنعت امس اعجب
او للتراخى فى الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متاخرة عن رتبة اجمال
مطلقا وسيجئ فى مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالنعم
النعم مطلقا بقرينة ذكره فى مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ويعطى الاشارة
فى الموضعين فيما بعد وبعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية
ونعمة بعث الرسول المقنن لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك
النعم بعينها هى الاصول والمراد بالايماء الى الاصول الايما اليها من حيث

انها

ايضاً اصول اوثق الايماء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل
واحد منها فانه اذا كان بعض تلك النعم متفرعاً على بعض يومي اليه يصدق
على المجموع من حيث هو مجموع انه مومى اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما
لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم
الثالث في كون التصريح وحده ايماء الى تلك الاصول فالاولى ان يقال اليه لانه
بني النظم على امالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصرح عليه واحدا بعد واحد منها
الى الذين كما كانوا متاولين الرسول ثم تغير الاسلوب فيه تنبيهاً على ان امالة معاونتهم
ليست كاملة اذ تلك النعم صريح في خلافه يتعاونون استيناف جواباً للسؤال
مقدر وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاول اقرب وهذا موقوف على ان يعرف
كل احد صاحبه باقي ضميره وكذا يحتاجون المعلمات في امر دينهم لان معرفة الله
ومعرفة صفاته وافعاله المتعلقة بالدنيا والعقبى لا يتم الا بمقدمات نظرية
منتهية الى القضايا ضرورية والعبادة لا يحصل الا بمعرفة انه كيف يعبد والانسان
الواحد لا يستقل بتحصيل هذه الامور غالبا يحتاج الى معاونة من بني نوعه
فكان البيان مما يحتاج اليه من بناء النوع في الدنيا اصلا ما يحتاج في دين
امر الاخرة وفي الكتابة مستقلة يعني يمكن ان يخلق الله لنا علماً
ضروريا في نظامه بحيث يطرد دلالة كل نقش على معناه من غير توسط
الالفاظ الا ان في تلك الكتابة مشقة لاحتياجها الى الادوات يتعسر حضورها
في جميع الاوقات او ايضاً الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يطلع
من لا يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه وهو المنطق الفصيح المعرب
اما في الضمير الفصيح اما بمعنى التامة فلا صعب له او بمعنى المظهر فالمعرب معنى
عنه او بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر ان له ايضاً اذ المراد بالبيان ههنا
ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحاً بمعنى المذكور ولعله اراد
به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيراً له ثم ان هذا الاجتماع شرع

في بيان اصليه نعم القوانين وتمة البحث والمجاز لينزل عليه ما ذكر في الصلوة
ولتبيين المناسبة بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد يتفق الجميع عليه
قبل ضمير عليه راجع الى العامله والعدل باعتبار ما ذكر الى العدل فقط
لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة انما قال لا يتناول بالافراد مع مرجع ان الضمير
العاملة والعدل اما باعتبار ما ذكر او اعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله
بل لابد لها حيث لم يقل لهما وقيل في الافراد ملاحظة يفيد العامله بالعدل
ثم ان النحاة قد منعوا من تعريف غيرها باللام مع كونه مضافا وان كان
مضافا الى نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات
بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير بل لابد لها من قوانين كلية
اى لا فراق منها من قوانين بين يديه بل اى فرقة والتبديد التفريق وتبدد اى
تفرق او لا عوض منها من البد وهو العوض وان البد يجئ بمعنى العوض ثم
الجار والمجرور اعنى لها متعلق بالمنفى اعنى بد على قول البغداديين حيث
اجاز والا طائع جبلا ينزل تنوين الاسم المنون الاجزاء له مجرى المضاف
كما اجرى مجراه في الاعراب وخرجوا من ذلك قوله عليه الصلوة والسلام
لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم
لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل الاخير من زيد وجعلوا متعلق الظرف
فيما نحن فيه الاسم مبنيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتداء
اى لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتداء محذوف اى البد المنفي
من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها من الاعراب
لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد
اى لا بد من قوانين وقد اشار الشريف في آخر بيان المفتاح الا ان الظرف
في مثله خبر للاحيث قال في قوله لا تلقى لا اساد به ان الاساد ليس معمولا
لتلقى والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا تباما في وبين على

ذكر

فاذكر نظاير هذا التركيب   وهي المعجزات المعجزة امر خارق للعادة اظهرها الله
تعالى على مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهي كما تسمى معجزة باعتبار اعجازه تسمى آية
باعتبار كونه علامة دالة على صدقه في الدعوى   واعلى معجزات نبينا هو القرآن
اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح ينفتح به
باب الشريعة المشتملة على السعادة في النشأتين ولانه باق على كل وجه زمان
دائر بين الكتب على طاق لبيان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى المعجزات
النبي عليه السلام يكون اللام للعهد او للاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل
ايماء الى قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة   من عطف الخاص على العام
بيانه لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر برع
الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل
شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون
الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمي باسم
المسبب تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفن
المشروع فيه ما يتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق الفصيح المعرب عما في
الضمير او باعتبار انه يشارك البيان المذكور بعينه في الاسم كما
سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى وهذا القدر يكفي لبراعة الاستهلال واعلم
ان عطف الخاص على العام ليشتمل على اخرى افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك
الافراد بطريق العطف والتنبيه على جلالة نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكرها
في الشرح في اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون
تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف
او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالة نعمة البيان باعتبار
انه يوحي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرتفع عن التحول
تحت العام   كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان

حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره
في اوايل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القران وخلق الانسان
وهما نعمتان جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرع
او بانه مؤول بان مع الفعل   ما لم نعلم مفعول ثان يعلم والاول محذوف
اي علمنا ولا ضير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب لكان حتى لا يجوز الاقتصار
على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما
علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني اذ هي
من دواخل المبتدأ والخبر فظهر ان القول بالاقتصار وقع على كلا المفعولين
او ان علم نزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل
البعض من الكل مستغن عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق
الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله لما نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم فلله
المنة وله ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكر ما نسي تجوزا كما سبق
مثله وهو انتم ان المراد ما لم تكن نعلم باجتهادنا وقوانا   رعاية
للسجع للسجع قيل عليه تحصيل رعايته بان يقال وما لم نعلم من البيان علم لذلك
بانه تركيب اخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي تقدم
فيه وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو الظاهر وهو تقديم
المفعول   خير من نطق انما اختار خير من نطق على سائر الصفات
انما وجد له عليه الصلوة والسلام ليناسب ما ذكره الحمد من التعرض لنعمة
البيان واختيار النطق على القول لئلا يحتاج الحال الى ان يقال انه عام خص منه البعض
وهو الله تعالى ايماء الى ان قوله تعالى وما ينطق عن الهوى   الشارع المعتنى
للقوانين اشار بتوصيف الشارع الى ما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا
لما كان عليه الصلوة والسلام واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع ما
في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى

قوله

قوله على فسر في الكشاف ايماء الى ان ههنا معنى اخر دقة حررته في شرح الديباجه
قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبيا عليهم الصلوة والسلام
وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي صلعم هو الانسان
المبعوث الى الخلق عموما وخصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله واحكامه
والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مويدا بالمعجزة ومعه
كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو
المشهور وذكر صاحب الكشاف وان نوقش فيه بان عدد الرسل مزيد على
عدد الكتب فتامل   ولفظ اوتي ما دلالته على انه ليس من عند نفسه
قط واما دلالته على انه من عند ربه فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لا يتصور الا
من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله
مستغنى عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا لسابقه قوله اشارة الى المعجزات اراد
بالمعجزة ههنا الشامل لغير القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق
تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة
من المعجزة كما يتبادر اليه الافهام من ظاهر الدليل فان المراد به ههنا
اما الكتب المنزلة على الرسل والشرائع والقول بالاعجاز في غير القرآن ههنا
لتصريحهم بان ما في الكتب اسبب بمنزلة الاعجاز ولما ما يوجها وسننهم فلا دم
الظهر   فصل الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما
قاله المختصر الخطاب المفصول دون الكلام اضافة الصفة الى الموصوف
بمعنى من البيان به   يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اي يعلمه لانه
روعي فيه جميع ما لا بد في الافهام فالتبين ههنا بمعنى العلم والفهم ولهذا
عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم وما اعترض عليه بان
فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات ما لا
يتبينها من يخاطب بها ويلتبس عليه واجيب بان المراد ما هو المراد

وبقوله تعا ذلك الكتاب لاريب فيه وسيجى تحقيقه فى مباحث اخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر وقيل ان معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصونه
وفهم المرام مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب ان يجاب بان الكلام
مبنى على مذهب المتاخرين من ان الراسخين فى العلم يعلمون تاويل المتشابهات
وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فالظاهران
المخاطب البارى يجب ان يفهم ما خوطب به وهم يستنبطونها ولا يلتبس عليهم
او بان المخاطب بها هو الرسول وهو يتبينها مثلها والله اعلم او بمعنى فاصل
قبل القاء الفصل على معناه الحقيقى الذى هو التميز والتميز وصف الخطاب
به على طريق المبالغة مشترك يجعل عدل السبب لما عليه ائمة المعانى على ما
نص عليه الشيخ عبد القاهر فى قوله وانما هى اقبال وادبار وفيه بحث لان
الفصل اذا ابقى على معناه الحقيقى كان مسندا الى ما هو له الذى هو له
فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما سنقل من الشيخ فى نسبة
المصدر الى ما يلازمه ما هو له لانها اضيف اليه الا ترى انك لو قلت
بجانى عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان
منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف فى جعل تلك النسبة مجازا
بل المجاز هو نسبة الايجاد اليه واما اذا اطلقت الحال على سلطان عدل
فاعتبار التجوز العقلى فى نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين
اللطف نعم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس
ببعيد فتدبر اصله اهل فابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت
الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجى فى موضع آخر حتى يقاس
عليه وما قلبها همزة فمتفق كماء اصله ماه بدليل مياه واما قلب الهمزة
الفا فشايع بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير
يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع فى تصغير آل الا اهيل فلو كان اصله

غراهلك

فى اسم سبع تصغيره فى الجلة خلاف ذلك فى صح لان اصل اختصاصه بالاشرف لا
سبيل فى اختصاص استعماله بالشريف نحوز فقد حقير من له خطرا ولقليله على ان الحلى
فى نفسه لا ينافى التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان التصغير
يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد يناقش فيه
بان تصغير التعظيم فى تصغيره التحقير كما صرحوا به حض استعماله
فى الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تحصيل تخصيص الاقل انه لا يضاف الى
غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام والحصر وانما الحال الثانى انه لا يضاف
من العقلاء الا الى من له خطر قليل لا ان يكون فى الآل التغيير اللفظى بتغيرها
ان يكون التخصيص الاول توضيحا للملائمة بين اللفظ والمعنى لما كان الهاء
ثقيلا لكونه من اقصى الحلق نقلها الى الكلمة بسبب تبدلها الى الالف الذى
هو حرف خفيف بعض قوى ان يكون التخصيص الثانى حتى لجبر النقص
ولك ان تقول بناء على ما سبق انه لما كان فى اللفظ التغير ان يكون فى المعنى
تخصيصا توضيحا لتمام المعنى اخلاله جمع لاهل كصاحب واصحاب واورد عليه
انه صرح فى شرح الكشاف بان الآل اسم جمع لاهل يعنى انه كعدل بمعنى عادل
وقال المحقق انه جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهرى حتى قيل
انه جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر
وانمار واما المثل المشهود اغنى اجناؤها ابناؤها اى الذين جنوا على هذا
الدار هم الذين بنوها فقد قال الجوهرى الحق ان المثل جناتها بناتها
الا ان لا يكون هذا من النادر على ما سيجئ فى الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار
جمع اطهار ظاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغى فلا مخالفة بين كلاميه ومنها
الاصحاب الصحابة فى الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة الحلق على اصحاب
خير الانام عليه وعليهم السلام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال
فى اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا انسب الصحابى كل مسلم رأى الرسول

عليه الصلوة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل اوراه الرسول

والاصح ان اللغوى لا يحتاج الجامعة الروية كما ذكره العرفي بحسب العرف والظ

ان المراد منها ههنا كل مسلم جمع مجالس النبي عليه الصلوة والسلام ولو ساعة واما

الالوفه المفهومه من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فبعرف متجدد هذا قيل

كان اهل الرواية عنه وفاته عليه الصلوة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا

جمع خيّر بالتشديد اى صورة او تقديرا بان يكون جمع خير خير مخفف خيّر صفة

مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف مطلقا مطلق اسم

تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير صيغة ومن افعل

لا يفرق فيه لكونه مشابها للفعل وصيغة لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما يقرر في النحو

اما اصله مهما يكن من شىء مهما مبتدا قال في المغنى اللبيب ومعناها ما لا

يعقل غير الزمان مع تضمين معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده والجواب

وحده او مجموعها على الاختلاف ويكون تامه بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع

الى مهما ومن شىء بيان له وفايدته زيادة البيان والتعميم لان من زائدة

وشىء فاعل لبناء المبتدا بلا عايد اذ التقدير مع الاستغناء وتكلف

لا يصار اليه وقد يقدر مهما جر يكون على انه ناقصه وشىء اسمه ومن زائدة

لان الشرط غير موجب عند اى على الوجه والاول اولى ولهذا قال الشم

اى الشارح ثم ان ما ذكره من ان الاصل اما مهما يكن آه مبنى على ان يكون مراد سيبويه

بقوله اما فيه منطلق معناه مهما يكن من شىء فزيد منطلق انه في الاصل

كذلك قال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحث ويتصور ان اما

بقية لزوم ما بعده تابعا لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل

ان يكن في الدنيا شىء فحذف الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم

وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضى بعد الحمد

والثناء ينبغى ان يريد بالثناء الثناء على الرسول بذكر الصفات المادحة

فمن

في ضمن الصلوة والآن المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر
موقع اسم هو المبتداء يومئذ به مهما والدليل على ان تقديره عود الضمير اليه
كما صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تأتنا به من اية وقال مهما وتذكير الضمير
الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى ورعم ابو علي والسهيلي وابن
مسعود ايضا باتي حرفا ايضا ودليلهم عدم جوابه بذكورة في كتب النحو
واعلم ان كلما ذكره هنا من كون اما واقعا موقع المبتدا وفعل الشرط
مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود
فهديناهم الاية حيث قال ثمة فعل واصل اما زيد فقائم مهما يكن
من شئ فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شئ واقيم مقامه
ملزوم القيام وهو زيد قائم يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط
ويمكن دفعه بينا لكلامه على المذهبين بقي مباحث آخر وهو انه يفهم من كلامه
هنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل عليه قوله ايضا قوله في المختصر والعامل
فيه يعني اما لنيابته عن الفعل والا وجه تعلقه بالجزاء لان المقصود الاصلي من مثل
قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا
ان التاليف بعد الحمد لانه لو وقع شئ مابعد الحمد لان التاليف لانه لو وقع
شئ مابعد الحمد فلا يخفى ان المقصد المذكور انما يلائم تعميم الشرط واطلاقه
لا تخصيصه وتقييده فتامل لزومه الفاء الالازمة للشرط غالب الشهي
ان لزوم الفاء لاما كلي لا يحذف من جوابها الا في الضرورة الشعر كقوله
فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة الشرط وانما كان
لزومها لاما كليا وان كان للشرط اكثريا لما يدل على تضمنها معنى الشرط خلاف
الشرط الصريح فلانه لا يحتاج الدليل فهذا اللزوم الكلي في اما تحقق فرعيتها
لان في الشرطية ولا يستلزم مرتبتها على الاصل وتدقيق لزومها لاما ايضا اكثري
لزومها لصوق الاسم اللازم للمبتداء اللزوم ما ول لالتزام اي الزوما

لصوق الاسم اذ لو لوا بقى على ما الزمه ان لا يحذف اللام من المعمول له اعنى
فضلا لان اللزوم صفة اللصوق والفضا من تضيت حقه اى ادية صفة
القائلى فلا يكون فعلا لفاعل الفعل الا لمعلل وهو من جملة الشرط لحذفها
فى المشهور ثم القا ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم
للمبتداء ولزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان وعلى هذا التوجيه
قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدا لما كان نفس كونه اسما
كان المناسب ان يكون اللازم لنيابته ايضا كذلك ولما لم يكن لتعيين حرفية
انما جعل لصوق الاسم اى وقوعه بعدها بلا فصل بدلا منها عنه اذ ما لا يدرك
كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له
معنيان احدهما هذا الذى ذكر وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فانه بلفظه
المعنى الاول ولغيره المستتر فى اللازم المعنى الثانى على طريق الاستخدام وعلى هذا
على الرفع لصوق الاسم لا ما لقوله هنا فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
واجاب الشارح فى الحواشى بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصوق لها
بعليها واما الفاضل الرضى فلم يلتزمه بل قال انما اللازم اما منه جزء من الجزاء
مقام الشرط سواء كان اسما ام لا لما ظرف بمعنى الاظهر اذا ان يقال
الفعلية وقوله يستعمل استعمال الشرط اى استعمال كلمة الشرط
بمعنى اذ كما قال ابن المالك لانها مختصا بالماضى وبالاضافة الى الجملة
يليه فعل ما من ان فلك فاين ذلك الفعل فى قول الشاعر اقول
لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس وهاشم فلت سقاؤنا فاعل فعل
محذوف يفسره ما بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت له ليل اقول وقوله
شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله
شمه قال سيبويه لما الوقوع امر لوقوع غيره فيه ايما الى انه اذا وقع
فى الاستعمال لا يحتاج الى استثناء المقدم وضعا لغيره من الادوات
والوجه ما يقتله بقوانه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا لحقه معناه

بمعنى الكلام

يح الاسم كان هو ايضا فانّ الاسمية والحرفية امران يعودان على المعنى واعترض
انّ حروف على مدعى الاسمية لجواز لما اكرمتني امس اكرمتك لانه اذا الا
ظرفا كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا واجيب بانّ المعنى لما
ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته فانّ الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت الى آخره قوله

وعلم توابعها لم يريد به انّ المضاف ههنا مقدر عطف على المضاف السابق
اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا بالنيابة مقام المضاف في الاعراب
كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لانّ توحيد
الضمير في به يعرف ذلك بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق
اعني البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم
الادبية وكالمعاني والبيان لمخصوص لك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة
العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انّه يلزم الاستخدام في ضمير توابعها
وانّ الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية على انّ المشهور
وسيذكر الشارح في آخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالي
عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة
وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر المقدمة وسموا علم
المعاني والبيان علم البلاغة ولمراد العلم المتعلق لكان مزيد اختصاص لهما
ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد المضاف اليهما يكفي في افراد
ضميره وههنا بحث وهو انّ الزمخشري حصر علم الادب في كتابه المسمى
بقسطاس العروض في اثني عشر وسما براسه على ما اشار اليه السيد في مفتتح
شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما براسه بل جعله ذيلا لعلم البلاغة وكذا
عدّه المص قسما براسه وجعل من الفنين اللذين هما الغاية القصوى من العلوم
الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا

بان كشف الاستار عن وجوه اعجازه بجامع انه لا دخل الا في ابع البلاغة
في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القران لكونه في اعلى
طبقات البلاغة وايضا لانه لم يدخل البديع في معرفته ما لا بد منه في الافادة والجواب
عن الاول ان الحق في يد المصر اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم
البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله
علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخيرين ان البديع لما كان تابعا
للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليلان
على ذلك لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل يحصل للكشف عن وجوه
الاعجاز وكذا بجعل معرفته دقائق العربية في هذا الغرض يقتضي اجليته من العلوم
العربية التي تتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة
بالجمل لانه من العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعل التفضيل اعني
اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة
على المضاف اليه فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه
كما تقرر في النحو مع ان اضافته سوى الى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول
قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر
وابن السراج والجزولي وابن علي حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى
من الابتدائية اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما
وجهه على مذهب سيبويه من ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في
القسم الاول المتفق على كون الاضافة مخصوصة بمعناه ولهذا يتعرف
المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف وله ابيت
الا ان يحمل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فاول الطائفة
ما يجتمع حتى لا يفوت المطابقة لمن هو له الواجبة في هذا المعنى الفن
وجعله من هذه الطائفة وفي بعض النسخ وحملها على تاويل الفن بالجماعة

دقائق المعنى ... في ذلك ... النحو اقرب ... او بعد تعريف

بالجمع

لكونه

لكونه عبارة عن العلوم الثلثه اذ به يعرف دقايق العربية اى اللغة
العربية وانما ترك ذكر الموصوف لتوهم ان دقايق الفنون الادبية باسرها
يعرف بهذا العلم فيفيد هذا الابهام تفخيما لشانه واسرارها قبل الضمير راجع
الى الدقايق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظا الكل وامثاله لكونه
مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية هو الدقيق ايضا فاسرار
الدقايق بمعنى دقايق الدقايق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان
دقايق الدقايق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تفسيرا للكلام اذ به يعرف
المعلومات الدقيقة والمعلومات التى هى ادق ولما كانت ادقية المعلوم
مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من
ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طى مقدمة
هى مناط التفريع ومصبه وهو ان دقايق العربية ادق دقايق وبه يكشف
تقدمت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلثة لكن بطريق التغليب
اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة فى الكشف المذكور على المذهب المنصور
ثم ان المص قدم فى اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه
ادخل وضحها واخر فى النشر دليل هذه المقدمة اعنى قوله وبه يكشف
عن دليل المقدمة الاخرى اعنى قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقايق العربية
واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه فى الوجود فى نظم
القران حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف مقام المضاف
اليه بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز فى نظم القران استارة فيكون من قبيل
قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح فى حاشية الكشاف عند
الكلام على هذه الاية حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك
اذا كان المضاف جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه
مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته ورد ام رايت هنا اذا رايت

وجبها خلاف رايت غلام هند نائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة
لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبت لابراهيم حنيفا والصحيح
ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني
ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف بنفسه هذا كلامه
وقد اشار بقوله والصحيح اه الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة
بالطريق المذكور لم يكن التخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزء وكجزء معنى
بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو بط بل انما يجوز في الصور
الثلثة التي ذكرها ابن مالك في الفية حيث قال بيت ولا تجز حالا من المضاف
له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزءه فلا تحيفا
لان المراد بكشف الاسرار معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب
وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان اي يكون واسطة في حصول التصديق
بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ولم يكن لغيره لمقصود المذكور سبب
نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر فلا سبيل الى
بالحمى على تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اولى واقيد ومعرفة
اعجاز القران بالبرهان اللمي هو الوجه المختار وهو ان سبب اعجاز كونه
في اعلى مراتب البلاغة انما يتحقق لحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد
علم البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الاني حاصلة من
علم الكلام فلا عناية في حصر كشف الاسرار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن
سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة
او بالاعجاز ثم المراد بالاعلى النوع وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق
عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى
وما يقرب فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى
لتقفي اثره اي يتبع النبي صلعم في طريقته او يتبع طريق النبي صلعم وقوله

فيفار

فيفاد نصب عطف على ليفتني ودفع اى تم يفان فيكون من اجل العلوم
لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف
الاستار عن وجوه الاعجاز لايكون بهذا العلم وذا لا يستدعى كون معلومه
الذى هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس فى هذا العلم مسئله حكم فيها
على القران بخصوصه بعرض ذاتى بل اقصى ما ثبتان يكون القران من جزئيات
موضوع مسائله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل
ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل
المعلومات مشكل كل الاشكال فلو اكتفى لحسن الغاية ولو ادعى ان معلوماته فى لحسن
انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما آخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس
الكلام الا فى تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله
اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم المتعلق به اشرف
بعلم القران اشرف فالعلم بحال القران اعنى اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف
ولا يستفاد هذا العلم عنه فقد التذوق الفطرى الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم
يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا لا يستدعى كون معلومه اه تم والحصر
المستفاد من قوله وهذا انما يفيد اشرفه لشرف الموضوع تم ايضا اوجلالة
المسائل اما بنفسها او لا دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشياء والثانى
موجود ههنا ثم المراد بالمعلوم فى عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل
كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام ح ايضا وجلالة العلم
بجلالة المعلوم وغايته الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما صرح به
انش وقوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافيا لقياس الى الاول
فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلائل كما مر جوابه على ان افادة
اضافة المصدر الحصر ليس بكلى وسيجى الكلام عليه ان شاء الله
فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره اه يريد ان كلام المص مخالف لكلام المفتاح

في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاستتار

من وجهين تقرير الاول ان المعنى حصر سبب معرفة الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسناد الى السبب كما اشار اليه فوله الشرح في الجواب ولو ما الذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس عن وجوه الاعجاز ليس الا وتقرير الثاني ان المعنى اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني واوضح واوجز بنه ودفع الاول واتما قدم الجواب عن الثاني عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاول فان المعنى حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا ترى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لا تنافي كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشير اليه فلو ما الذوق المكتسب الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح الشرح في شرح المفتاح في تذنيب الباب السابع بان لو قد تفيد كون ضد الشرط المذكور اولى بالشرطية للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق ههنا الحصار سبب الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان تدرك بالعلم انه فيها بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى وقد اشير الى هذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين المفتقر الى ما اليه لغو متعلق بطريق

وعلم ان شان الاعجاز ... ولا يمكن وصفه ... مدرك ... الذوق ... يدرك الاعجاز عندي هو الذوق ... ليس الا وطريق اكتساب الذوق ... طول خدمة هذين العلمين

... بنظر صحيح ...

على قول البغداديين لما فيه من معنى الا فتنا والا طول بدل من محل اسم لا لانه مبتدا
في الاصل وخبر لا محذوف اى لا طريق موجود او خبر او بدل من الخبر المحذوف على راى من
جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول
بدلا منه او صفة لاسم لا والا طول على ما ذكره من الوجوه لا علم بعد علم الاصول الكشف
للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف
او الكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل المتشابهات فرده الى المحكمات وهو العمدة
الكبرى في معرفة معانى القران كما ذكره الفاضلان في شرحيهما للمفتاح فالبعدية
على الاول زمانية اى بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبية
وشرفية ثم ان قوله الكشف يروى مرفوعا ومنصوبا وبحسبه الاعراب كما سبق
واعترض على الشارح بان نفى قوله لا علم بعد علم الاصول اه اختلالا في المنقول
اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول
اقرا منهما على المراد بمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطى تاويل متشابهاته
ولا انفع في درك لطايف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن اعجازه وقد ذكروا
ان الظرفين اعنى في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرا واعون وانفع
على معنى لا علم انفع منهما لا علم في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلق بمعنى
النفى المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرا لا يكون قوله الكشف مقيدا بالظرفين
المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثالث
فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة
ان علم الاصول الكشف بل انه الكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما
الكشف وكل منهما ينافي حصر الكشف في العلمين وليس المدعى اللزوم العقلي بل المفهوم
العرفي الذي هو المتبع في علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد
انه اعلم من الكل كيف ولو اجرى الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين
العلمين اصلا اذ لا اشتغاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله

انفع منهما

المنفى

ظاهره

ولا يجوز تجريد الكشف عن معنى التفضيل لكان الاقرآن بمن في عبارة الشرح وان لم يكن
كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح الكشاف
عند الكلام في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى
لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فيما اذا عطف
مفرد على مفرد فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا يجوز الاستدلال بخلافه ولا
يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قد صرح بهذا القول بذلك في دلايل الاعجاز
في قوله تعالى الآن الله يستهزئ بهم والعطف في قوله تعالى الآن خفف الله عنكم
وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف المفرد على المفرد ولو سلم فالتقييد بملاحظة
تعلق العلم دون نفيه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني
ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى
تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد
في اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تميزه عنه في اصله مع المبالغة
في اتصافه بحيث يفيد عدمه وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله
فيه على وجه الاقتصاد فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعل
في صفاته تعالى اوما يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله
اكبر وامثاله وقيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام
رب السجن احب الي مما يدعونني وقوله عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان احب
الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى وانه عظيم من ان يضبطه
العلم فمعنى الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين يتباعدان في الكشف
من كل علم متزايد ان فيه الى كماله نعم لا يمكن ان يدعى تحقيق للنحو الظاهر
وهو انه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال
ينشأ من كلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز
نابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة

ان يدرك

ان يدرك الاعجاز لكمال حقيقة لمطاربة في العلمين فقال لا يمكن ذلك الامتناع
الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره وما دون منها وما لم يدون سوا كانت
تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدخل كنه بلاغة القران تحت علم عالم بهذا الفن
الا تحت علم الله الشامل فالحصر في قوله الا تحت علمه الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد
الفن لا الى ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا
تقريب له وان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ذلك ان يجعل منشا
السوال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت
لهذا العلم وان العرب يعرف ذلك بالسليقة فتقديره هكذا هل يمكن لواحد
من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته من حقيقته في علم البلاغة
او السليقة وجعل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله لامتناع
الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقة يعرفون القواعد
المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام
وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح المحشي في شرح قول
صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة المعاني مطبقون
على ان المجاز ابلغ من الحقيقة فان تردد في قوله الامتناع الاحاطة بهذا
العلم مضافا اي بلطايف هذا العلم اي اللطائف والخواص المستفادة منه فالامر
اظهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القران اه حصرا حقيقيا
كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هلا ذكرت فيما سبق عدم التقريب في الترديد
لاحوال ارباب البلاغة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشا السوال المقدر
الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشي بقي هيهنا بحثان الاول ان المفهوم
من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لدخل كنه بلاغة
القران تحت علمه وفيه منع لان الذي يعرف بهذا العلم هو ان كلاما حال الفلاني
يقتضي الاعتبار الفلاني وبمجرد ذلك لا يعرف ان القران معجز بل لا بد مع ذلك

ان يعرف ان ما نعلم لا بد منه في تحقيق الاعجاز متحقق في القران والامور التي
رعايتها رعيته فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كيفية حال المخاطبين
وكيفيتها واشتمال القران على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهو الا يعرف
بغير العلم الثاني انه اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح
ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة
القران الا لخت عمله الشامل لهذا الفن   ولتشبيه وجوه الاعجاز في
في النفس او الاستعارة بالكناية عند المص ان يشبه شيء بشيء في النفس
فسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته
سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه
به ويدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للوجه معنيين قريب وهو العضو المخصوص
وبعيد وهو الطريق المراد بها هاهنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر
شيء يلائم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان
فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه السلام
اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح اليد وهو مجاز
عن النعمة قيل ذكر الاسناد على الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجه
على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز عقلي بل كل
استعارة تخييلية كذلك عند المصنف فتامل اذ الظاهر من شرح الشريف
للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم ان هذا القدر
من البيان يكفي هاهنا واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله نعم
جزئيا في هذا على اصطلاح المص وما يتفرع على ذلك من الابحاث فسيجيء في البيان
ان ساعدنا التوفيق الالهي   اثبات الاشارة لها استعارة تخييلية لذكر
الكشف الشيخ   والقران فعلان بمعنى المفعول او يقرآة الشيء قرانا

وقول الشارح في نهاية الرد لضعف والرواح ا

جمعته

جمعه وقرأت الكتاب قراءة لمونه قيل القرآن اسم لما يقرأ كالقربان لما يتقرب
به الى الله تعالى وقيل هو في الاصل مصدر استعمل في المفعول اما مهموز من القرء
بمعنى الجمع سمي به اما لانه مجمع الكمالات الآيات او لانه مجمع الحقائق والاحكام
واما غير مهموز من قريت الماء في الحوض جمعته او من القرى بمعنى الضيافة
والقرآن مأدبة الله للمؤمنين وقيل نقلا من المقارنة لما وقرن فيه اللفظ
النظم بالمعنى الصحيح ثم الظاهر من كلامه هيهنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا
بمعنى المفعول اي المقروء ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا
عليه الصلوة والسلام ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدري
ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه الصلوة والسلام
بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن علما له بذكر ما يعينه ويكفي في تعيينه علما
العهد لاى الكلام والنبي لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد
تعريف ماهية القرآن حتى يجب بزيه ويتقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب
في المصاحف كما في شرح الكشاف ليخرج شواذ القراءة ومنسوخ التلاوة
والاحاديث الالهية ونظمه تاليف كلماته اه النظم في اللغة
جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مرتبة
المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ
المرتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب
بالمعنى اللغوي ولذا اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق الترتيب المفيد
لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف ... على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح
لكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكله حسب اذا كان
مجرد الجر في الجر الذي فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة
الشعر على الوجه الاول فلذا اختار النظم على اللفظ اي بكونه مبني
اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز ايضا وفي تدقيق انما اختار عليه

احترازا عن سوء الادب اذ المعنى الاصلي اللفظ هو الوحي والاسقاط وفيه
لبس الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه
كمعنى النظم اللفظ ثم وفيه استعارة لطيفة واشارة الى ان
كلماته كالدرر ويحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه الكلمات
في النفس بالتعدد ويثبت النظم لها تخييلا وان يكون مصرحة بان
يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم
الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين
على ان يكون قوله لطيفة وصفا مفيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة
المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه على ان يكون وصفا مادحا او
تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله واشارة
او بيانا لوجه اللطافة لا اي اشارة الى غاية زائدة كما في الوجهين
الاولين ويكون الوصف المذكور صفيا كما في الاول الله
يغفر انه يق لغمد السيف اي جرابه في غمده اي خلافه وحامل ستر الله
ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد من الكتب
المشهورة بيان لما فان ثلث القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه
واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا
كتابا لان افضل التفضيل ههنا اعني اعظم من جملة ما اضيف
هو اليه عبارة عن القسم الثالث ثلث الكتاب من الكتب
وهو الجمع وهو مما يصدق عليه بعض المصريين شك اليه قولهم
الكتاب الاول في المسكنات الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو
سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى
الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض تميز عن
الاعظم الا من المشهورة وان كان فيه دلالة على

ان لا

على ان مع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام ونقرب الذى الخواص والعوام
لانه لا يكون حسنا فى المتن وهو ان الاعظم باعتبار النفع لجواز ان يكون
باعتبار اخر   من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتساب ترتيبا على الته
والجهة قد يستعمل بمعنى الآلة والسبب وهو المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة
والنهج كما سيأتى   فالمسألة مرتب اه دفع لما يقال من ان الترتيب
وضع كل شىء فى مرتبة واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه
افعل التفضيل اعنى احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث على الحشو والتطويل
كما يفرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسألة موقعها اللايق
بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان لحسن المذكور بالقياس
الى كتب اخر   فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى
بنفسه كان بمعنى الزم واذا كان تعدى بمعنى الباء كما فى عليك به كان بمعنى
استمسك لان الباء زايدة فى المفعول لتقوية عمله كما لقنه الرضى ثم كون
كتب الشيخ مصداقا لما ذكره سواء كان صفة للمقال فى قوله وان شئت ان تعرف
صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب تفاوت فيه وصفنا كما هو الظ
او الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تشبيه
الشىء بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء التصرفية بان لا ترتيب
فى كتب الشيخ حيث سبقها تعقد انقطع فنشاهد ترجمها اليه   وهو تهذيب
الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة
وليس له ههنا كثير معنى فلذا لم يلتفت اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب
الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث
مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد وجوابه ان هذا بالقياس الى الكتب
المشهورة   متعلق بمحذوف يفسره جعل الفايدة العادة فى حذف الشىء
ثم تفسيره زيادة تمكينه فى القلب لان الشىء اذا ابهم تطلع النفس اليه يكون

احسن منها ترتيبا
ووجه الدفع ما فهم من كلامه من اشتمال
القسم الثالث

او يقع بينهما   مأول بان مع الفعل فان قلت لم اشتهر المصدر بتقدير انّ المصدرية
مع الفعل دون ما المصدرية معه قلت لان ان حرف مصدري اعرق في ذلك
من ما اذ الاخفش ذهب الى انه اسم يقتضي عائدا اليه وغير مختص بالفعل خلافا
ان المصدرية فانها تختص بالفعل الفعل الذي يتفرع المصدر عليه في العمل وان كان
متاصلا عليه في الاشتقاق الاستغراق   وهو موصول الموصول اسم يتوقف
كالاتمام جزءا الا بصلة وعائد كالذي واخواته وصلته جملة خبرية وحرف وهو
ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كان وما المصدريتين واختلف في لزوم كون صلته
جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال الفاضل الرضي عدم جواز ذلك
قيل ولعل وجهه ان وضع انّ المصدرية انما يكون مع الفعل في تقدير المصدر فالمعنى
لا الطلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصولين بانّ المصدرية انما يؤولان بمصدر
ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قلت كتبت اليه بان قم او بان لا تقم
كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما كان الدلالة بالصيغة
فقط على ان فوات الامرية في الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات
معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصوله بالمضارع عند التقدير (التقدير)
المذكور ثم ان مصدرية انّ المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم فصل
ذلك بينهما في نحو قوله تعالى الخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء
من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا ومعلم ان هذا الموصول
لا يحتاج الى عائد بل لا يجوز ان يعود اليه لحرفيته كما سبق ثم كون الصلة
مبينة للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بها يقتضيان جعلهما
كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا
بحيث لا يجوز تقديم كل الصلة عليه ولا جزء لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقديم
بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والمعمول باجنبي فلا
يجوز نحو جاءني ان زيدا ضربت لانه مع ما بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصاله

بما يقيس المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما نيا وكما لا يجوز تقديم نفس الصلة

على الموصول لا يجوز المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء

كتقدم الجزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه قيل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم في

المفروض على الشيء المرتب بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الاخر

فالوجه ان يق على ما قبله وانت خبير بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي

حيث بعد طايفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدم فيلزم تقدم

ذلك الجزء على نفسه على ذلك اللفظ الجزء ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ

نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما حققت ونظيره الدور

المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فيوصف الشيء بالمرتب الاجزاء بيان للواقع واشارة

الى منشا لزوم الفساد وبهذا التوجيه تبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا

اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وشبهه

الجار والمجرور لانه يحتاج الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف

في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان

كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على جميع المجرورات

اطلاق الاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاق اسم الاخص

على الاعم .   قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة وجه

الاستدلال بالاية الثانية ان المقصود هو النهي عن اخذ الرحمة بالزانية

والزاني لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرافة

مقدما عليه واما وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف اعني معه

اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا للسؤال كانه قال لما بلغ

الغلام الحليم اعني اسمعيل الحد الذي قدر فيه على السعي فيل مع من يق

مع ابيه الله كما ذكره الجمهور وفيه انه ذكر الجواب قبل ذكر منشا السؤال

فلا وجه له واما ان يكون حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره

تقديم معمولها عليها لان
مرتبة العامل مقدم على مرتبة
المعمول فيلزم من تقديم
الصلة على الموصول الاسمي

صاحب الفرايد اى بلغ السعى كاينا معه وفيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه
بلغ حدا ان يسعى مع ابيه الله فى اشغاله وحوائجه بحيث كان الصحبة بينهما
فى السعى لا انه بلغ سعيا يصاحب اباه اى يسعى ابيه ان الله على تقدير المضاف
فى معه كما لا يخفى على الذوق السليم واما ما اورد على هذا القائل من ان الحال
المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم القرينة المعينة فلا
يرد عليه لان زعم القايل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل بلغ
اذ لا فايدة يعتد بها فى قوله معه ح كما اعترف به المورد واما ان يكون
ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه انه يقتضى ان يكون بلوغ الولد والوالد
مرتبة السعى معا والقول بان المراد من السعى المسعى وهو الجبل المقضى
اليه بالمشى فلا يخفى ان فى اللغوية تكلف لا يصار اليه ثم فى الاستدلال
على تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعى نظر لان الكلام فى تقدم
معمول المصدر المنكر والسعى مصدر معرف فالفرق ظاهر ان شرعه جواز التقدم
على ما ذكروا اول المصدر بان مع الفعل فهذا التأويل فى المنكر دون المعرف
كما تقرر فى النحو فلا يقرب لما ذكره والتقدير تكلف فيه بحث
وهو ان تقدير الفعل فى الاية المذكورة بان يقال بلغ ان سعى معه السعى
وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور مفسرا له
من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه فى الصالح مع ابيه فى حداثة
سنه اهم مقصود فى الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون
معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان يراد معه على ما ذكره فى مغنى اللبيب
مجرد الصحبة على ان يكون عند ملاحظة المعنى المتعلق فى ا لمدخل نحو فلان
سنى مع السلطان اى يتقى عنده ولم يرد ان التقى صادر من السلطان ايضا
اذ ح لا يرد ذلك المحذور الذى ذكره فى اللغوية بل يكون حاصل المعنى
بلغ فى صحبة ابيه متعلقا لحفظه له بلا مفارقة من اول وجوده الى ان حدا

الشيء بحيث كان مستكرها في اخلائه وهذا ايضا مقبول قال بعض الفضلا
الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا
في الظرف الاكتفاء صورة ان والتوسع فيه ومع ان الفراء جوّز تقدم صلة
ان المصدرية عليها مطلقا فاذا وقع نكته مقتضيه لتقدير معمول الظرف عليه
يقتضي في علم البلاغة بلا تكلف لان البلغا يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان
لما ادركوه وجه مساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظاهرا مقدما على المصدر
فان وجدنا فيه نكتة تحصيل بتقدير معموله عليه جعلناه معموله والا حملناه على وجه
آخر بحسب اقتضاء الحال فظهر ان الاحسن في كلام المص ان يجعل الظرف متعلقا
بمحذوف يفسره حتما اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى التتبع وليس
لتاويله دفع لما يقال من ان التقديم ممتنع لان المصدر مأول بان مع
الفعل واذا كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند الجمهور
فكذا ما هو في حكمه فاجاب بانه ليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء الا ترى
ان المأول به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك
وفيه نظر اذ المناسب ان يكون المأول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء مما اول به
لاجله فتاويل المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهة
الفعل مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو مع ان الظرف
مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كذلول اسم الاشارة
في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف
ههنا المعنى الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم لوقوع الشيء فيه وعدم
انفكاكه عنه وهو انما يستقيم لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك
عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار
والمجرور لانه لما ثبت كفايته رائحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي فهي شبه
المعمول بواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار

في قوله لهذا التوسع في الظروف لتنزله منزلة الظرف ايضا وقد مر ان اطلاق الظرف
على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما
في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون اى انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومن (لو لا)
الظرف كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
اى ما حديثي عنها فان المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم
لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان
ذلك التاويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظرف جاز ان يعمل فيها المصدر
لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل الظاهر فان قلت كان الظاهر
ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل
الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التاويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه
هذا وفيه تحمل في قوله مع ان الظرف او اشارة الى جواب تقدم معمول الظرف
على ان المصدر اذا كانت معمولا له ليس بشيء اذ لا تقريب في قوله
مما يكفيه رائحة من الفعل لان عدم تجويز تقديم ما في حيز ان عليها ليس
مبنيا على الضعف في العمل حتى يحتاج الى الجواز في الظرف لكفاية رائحة الفعل
بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان
الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا رائحة ولهذا التوسع
في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون ما لم يتسع قائما مقامه فاعل اتسع
بتضمنه معنى الفعل المتعدى اى اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون
في موقع المصدر له اى اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها وهو الزايد
المستغنى عنه في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو
هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا كما في قوله فاوردني
بقلة صداع الراس والفلفلا فان الراس زايد والصداع مغن عنه والتطويل
ان يكون الكلام اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزايد

متعينا

شيئا كما في قوله والفى قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فما
بالا على التعيين زايد فيفسرها بالزايد ليس بمناسب ظاهرا بما سيأتي اللهم
الا ان يقال الزيادة فيما سيأتي بمعنى الزايد كما يشعر به تمثيل المصنف
للحشو المفسد بالندى في قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو الظ
وان كان في عبارة الشارح هناك بعض نبوة عنه   ويجيء الفرق بينهما
في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف
بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الان وما ذكر ههنا قيل انما يفيد
الفرق بحسب المفهوم اللغوي لا بالصدق فان المؤدى واحد وقد يمنع بان التطويل
على ما ذكره ههنا من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد
دون الثاني فالكلام لا في محله حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون
اصل الكلام في محله وخصوصه لانه وانت خبير بان المراد بالزايد في الحشو
ايضا هو الزايد على اصل المراد اذ هو المعتبر في الفن فتامل   ينوع اي
يصير وفي تغيير التعقيد يكون الكلام او تنبيه على ان المصدر داعي التعقيد
من المبني للمفعول   قابلا للاختصار لانه من التطويل مفتقرا الى الايضاح والتجريد
قوله قابلا يحتمل ان يكون حالا من اسم كان او خبره وكذا مفتقرا حالين فيكونان
مترادفين ويحتمل ان يكون مفتقرا حالا من ضمير قابلا فيكون من الاحوال المتداخلة
ثم انه اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخيرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز
عن الاخيرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل
ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل
لكونه اهم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظرهما في النشر
اهتماما بذكر الاختصار لا من مؤلفة مختصره وتلخيصه وقدم ناظر التعقيد ناظر
الحشو رعاية للسجع   الفت مختصرا انما اختار التعبير على اختصره مع ان مؤلفه
اختصاره اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مفتقر المسلك السكاكي بالتاليف

مختصر يتضمن ما فيه يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد مبنيا على ان اللفظ
قوانين المعاني والتضمن باعتباره ايضا او باعتبار اشتماله على الامثلة والشواهد
ايضا ثم ان المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها
فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في الجدل والاستدلال وعلم العروض
والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان
كما نبه عليه كلام السكاكي عند شروعه في هذه المباحث وهو حكم كلي
ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يدور عليه
الكل وجودا وعدما عليه وبالانطباق الاشتمال وفي قوله على جزئياته حذف
مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكامها منه حذف
مثل المضاف المحذوف واللام فيها لام المال وفي التعريف قضية كلية مشتملة
على احكام جزئيات موضوعها لتستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية
على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام بالقوة القريبة بجعل القضية
المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بثبوت موضوعها على واحد من جزئياته
فتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا وقاعدة
تعريف والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس
في الكلام حذف بل في ضمير ينطبق على جزئياته استخدام لانه راجع الى الحكم
بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالحكم تلك القضية الا ان
قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا بلا يلائم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا
يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع التي هي النتائج
لجزئيات الكلي واندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها
ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة ترشيحية
فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال كقولنا كل
حكم القضية الحكم يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان

التوكيد

التوكيد بمعنى التأكيد عربيه مولده واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكده واكده بمعنى ويقال هذه عربيه ومولدة اه والظاهر ان قوله هذه عربيه مولده ابتداء كلام في بيان لغة وكذا لائمة بيان لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول ذكر في المعرب ان الوكاده بمعنى التوكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح اشتر فانه ينطبق على ان زيدا قائم اى ذلك القول فيشتمل على حكم ان زيدا قائم او يعتقد مفهوم موضوعه عليه بان يقال هذا الكلام مع المنكر فان ذلك الكلام مع المنكر اى للمؤول ليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل فلنختار الثانى ونمنع لزوم تحصيل الحاصل الى بناء على ان المعنى الكبرى تاكيد المؤكد وكل كلام القى الى المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اى مشتملا على التاكيد حتى لا الفعل ولا التقييد وجب لحوق التاكيد الى اللفظ حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتامل فى اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغى كما صرح بقوله لكونها من التنزيل نقل عن الشم انه قال الاخصيه بالنظر الى انه يلزم فى الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضى حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصيه ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلى لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط فى كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد عنه يتحقق التباين الكلى فى الصدق ايضا لكن يكون الجزئى الذى قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئى وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله يذكر لكن الشارح لان يذكر له فح يكون الشواهد اخص ايضا ولذا لكن قال

وربما يكون لكن تلك الارادة بعيدة بق في قوله واما كون الامثلة للايضاح و
والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد انه خارج عن مفهوم الامثلة و
والشواهد فلا دخل له في الاخفية فهو مم وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد
في عدم دخولها دخلهما في الاخفية لان هذين المفهومين ايضا مقولان
بالعرض على ما حققنا الا ترى انه لو قيل اخص الماشي اذ قد اعتبر في الاول قيد
زايد هل يتوجه الماشي الضاحك ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا
دخل له في المفهوم فتدبر ولم ال عطف على الف ويجوز ان يكون حالا من
فاعله قوله من الالو وهو التقصير يجوز ان يكون لم ال في كلام المص على معناه
الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدي الى المفعول
حتى يصار الى حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى
مجتهدا او مصدرا للحال المقدرة اي لم اقصر مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما
عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز ان يكون في الحقيقة والتامل تو الاول ويكون
متعلقا بالاول لحذف الجار اي لم اقصر في جهدي في تحقيقه قال الاستاد ولا يجوز
ان يكون تميزا لانه يجب ان يكون في المعنى فاعلا او مفعولا وهو لا يقع الشيء منهما
وفيه نظر لانهم صرحوا عن النسبة الى الفاعل فيكون جهدا فاعلا في المعنى اي لم
يقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز
في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالف له
في التعدي كما اشار اليه السكاكي في قوله معنى طاب عمرو فخاطب الفرح عمرو
ومثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعل للتفجر لا للتفجير
اذ الفعل المذكور اعني لم اقصر انما يلاقي في الاشتقاق للتقصير الذي بمعناه
الالو لا التقصير الا لو وهو مقتضى تلك القاعدة المهدة هذا ويجوز الالو بمعنى الترك
فيكون جهدا مفعوله اي لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء وان لم ال من الافعال
الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا وانما لم

ال البضر؟

يمل الستر

يحمل الشارح عبارة المصنف على هذه الوجوه بناء على ان يعديه الى المفعولين بتضمنه
مع معنى المنع في غاية الشيوع فكانه صح درج المجاز المشهور وحذف
هنه المفعول الاول وهو اما كاف الخطاب اى لا امنعك او الا الم العام اى لا امنع
احدا امثلا في تحقيقه اى المختصر يحتمل ان الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب.
فتامل اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف
او نصب على المصدريه او الحاليه من الفاعل او المفعول اى اضافة المصدر
مذهب السكاكى انه مضيفا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته الى
الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول اكثر واولى
نفيا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر وعليه اعنى نفيا وطلبا ثم
ذكر منصوبين اعنى نفيا وطلبا وجعلهما مفعولا له الفعل الثانى كما هو الظاهر
لكونهما في المعنى واحدا والمراد نفيا له نفيا بالعاطفة تسهيل اخذ المسائل من عباد ومتر
وكذا المراد بالثانى فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف
كما لا يخفى ولو لم يؤول الفعل المنفى الى قوله ترك الاسراف فيل في العبارة ادنى
مساهلة اذ الفعل المنفى ابالغ وهو ليس بما ... بل بما ذكر بل المجموع كما صرح به
في شرحه المفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يؤول لم ابالغ واجيب بان الاسلوب على التسمية
لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هى بالنسبة
الى المعنى اللغوى ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يؤول لا يخفى ١٥
اذ قد ذكر الشارح نفسه في شرح المفتاح وغير ذلك من كتبه الشريفه ان القيد لمنفيت
في مثله يتوجه الى النفى فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت
كما في لم اشتمه اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول
لاجله انما ينتصب اذا كان فعل الفاعل المعلل ومقارنا له فيفهم منه
ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يؤول الفعل
المنفى هنا بالمثبت لو كانت او نفيت وما يؤدى هذا لكان مضمون الكلام

كثر

انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يتم نصب تقريبا لانه فعل المقرب
والانتفاء ليس بعلا له مع تعيين اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا
دخول النفي عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا والجواب بمعزل
عن التحقيق لابتنائه على ان كون القيد مفعولا له مفعولا وقال الشارح
المحقق في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا
التاويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى النفي فالتحقيق
الذي لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون بالحالات يقيد بشيء
لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح
الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا يصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو
والبيان صرحوا بذلك ان حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا
في الظروف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب
الثالث من المغني فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع
اعتراض الفضلاء بان التاويل تركت لا اجل بسببا لاقتضائه ان يتوجه النفي
الى ذلك القيد الزايد. كما قال الشارح عن الشيخ في بحث العطف على
المسند اليه ونحوه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزايد
وعكسه امران مفوضان الى المقام غير ان لم ابالغ اذا لم يؤول بالفعل
المثبت تعين توجه النفي الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف
للتقييد واذا اول يحتمل رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى
ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح بالنظر الى التبادر الشايع والا
فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تعالى
وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك
وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار نفي القيد واثباته كقوله تعالى
ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار

متحقق

محقق البته مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه مع فظهر لك بما قررته ان
القيد اذا لم يكن قيدا للنفي يشتمل على معان ثلثه وهذا ذكره الشارح في شرح
الكشاف واذا دخل على كلام فيه تقييد اه هذه العبارة من الشيخ
مشعرة بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا خفاء في كلية
هذه القاعدة نعم لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان
يقع له خضوعا يحتمل ان يكون الظرف اعني له خبر ليقع على ان يكون من الافعال
الناقصة بتضمنه معنى الصيرورة كما ذكره الفاضل الرضي في امثاله وخضوعا
بمعنى خاضعا حالا من ضمير يقع الراجع الى الحكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد
خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خضوعا ايضا على العدية لضمام
باقيا على معناه اي يخضع حكم النفي بالقيد خضوعا مثلا اذا قيل لم
يات القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الظاهر ان النسخة اجمعين على الحالية
من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رايناها
لكان تاكيدا له فلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيصرح به الشارح
في بحث تاكيد المسند اليه والواو يد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل
دون الزمان لم يظهر ايضا فايدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى الماخوذ
من القيد حاصل من نفس المقيد والا لكان اجمعون مناسبا لا تاكيد
فلا تفاوت في المودى سواء رجع النفي الى القيد ام الى المقيد فتامل
لقد افرط المص لان زاد التجاوز عن الحد ويقابله التفريط وفي المثل الجاهل اما
مفرط او مفرط قوله كناية وتعريضا تا لثا ذكر الشارح في البيان
ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره
كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لا سلم عليك فكانه امال الكلام
الى عرض يدل به على المقصود وسمي التلويح لانه يلوح منه ما يريده فذكر
التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال قايلا

للاختصار مع الى الايضاح والتجريد كما اشار الشارح اليه هناك الى ذلك
المذكور من القواعد وغيرها اى الشواهد والامثلة بالمذكور ليقع الاشارة
اليها بذلك مع افراده وتذكيره ولقد اجرى الحق بامر عجيب حسن ووجه
الاستحسان ما فيه من حفظ الجناح حيث نسبت الزيادة الى حضانيه وشان
الزوايد ان تحذف وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه
اذ لا مقتضى للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي
بان يكون معناه انا اسأل الله تعالى لا غيري لان ما الفت لا يصلح ان يلتفت
اليه غيري فضلا عن اسئال النفع به فيكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز
ان يكون القصر اضافيا اى انا اسأل لا معارضى ولا حسادى من علماء الزمان
وكلاهما ليس بشىء اما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحيته
لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح مختصره وترجيحه على
المفتاح الاتيلي واما الثاني فلانه ليس ههنا من يعتقد شركه معارضته
وحساده له حتى يحتاج الى التخصيص ولعل وجه الحسن وذلك انما ظاهر
ولا للتقوى قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوية
اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله تعالى او من يرجو ان يتم
عمله ولا يخيب سعيه نحو يجتهد باقصى وسعه مع ما فيه من الايماء الى
ان لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل ليسأل الله تعالى الانتفاع به
نظائره وقصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة
قيد من جميع الافعال من التأليف وما عطف عليه فاتى بالجملة الاسمية
والواو بالفعلية لكان العطف اظهر وان اختلفت الجملتان في المضي والمضارعة
لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف الغير المناسب في المعطوف عليه واعترض
بان ما جعل الواو للحال جملة الجملة حالية ثم لا حاجة الى الواو ولا الى المسند
اليه المقدم بل يكفي ان يقال اسأل الله تعالى والجواب ان قصد الاستئناف اقرب

فلا يحصل

فلا يحصل المقصود المذكور ولا كذلك توهم العطف في العدول الى الاسمية
كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه
في اخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص
والتقوى انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان
موصوفية المسند اليه بمضمون المسند دون وصفيه الخبر له كما قيل في الفرق
بين الزاهد يشرب ويطرب والزاهد قلت قوله انا اسأل الله انشاء
للسؤال لا اخبار عن اتصافه به ولو سلم فاى داع الى اعتبار ذلك اذ ليس
الكلام في بيان افعاله مثل التأليف والترتيب والتسمية والسؤال قوله
حال من ان ينفع قيل اى من المجرور والتقدير اسأل الله لانتفاع به كائنا
من فضله فالحال من المفعول والعامل فيها اسأل والمسوغ تقديم
ما في خبره ان الصدرية عليه اى مجيء دكانى يريد ان الحسب بمعنى
المحسن وقد سبق بيانه في اخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبى
ليحال الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة او
الكفاية في ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكره العلامة والى السعيين
ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على اداء العبارة ليتلايم
الكلام فعلى هذا كان الانسب ليناسب التعليل الذى يتضمنه الاستئناف
المؤكد كما في قوله وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء بان العلل الذى
هو سؤال النفع منه تعالى كما صرح به صاحب الكشاف المفتاح وغيره
اى في قسم النحو المحقق اى النقل مخالفة ما ذكره للمشهور من ان المخصوص
اما مبتدا والانشائية خبر له مقدم عليه او خبر مبتدا محذوف
ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار الى قوله لكنه في الحقيقة من عطف
الانشاء على الاخبار تقدير الكلام على ما اشار اليه الشريف في اوائل بحث
الاستعاذة من شرح المفتاح ان يقول ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار

كذا لا يصح هاهنا اولا يحسن وانما يصح او يحسن اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على
الاخبار لكنه في الحقيقة اه ومثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد تقع الا موقع
لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا ولكن لبيان خبرهما بل هما للاستدراك
لكنهما اتفقا وان لم لا موقع الخبر والخبر مقدر بحسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن
المقدر عين المذكور كما يقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه
لا اغناء هذه عنده وانما يكون عنده غناء لو لم يكن بخيلا لكنه بخيل وقس
وقس على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز
ان يعتبر عطف القضية على القضية بدون اخباريه والانشائية وفيه نظر لانه صرح
الشرح في مباحث الفصل والوصل بان السكاكي والمصنف لا يبيان ما ذكر بل هو
وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
الى قوله وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات وتقدير ان معطوفا عليه انشاء
فلا وجه لدفع اعتراض الشرح من طرف المصنف بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق
نفي مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار اليه في شرح الكشاف عند الكلام
على قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا المعهاد عطف الانشاء على
الاخبار باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القضية
على القضية واستحسنه وقد نص في اول احوال المسند على جواز ليت زيدا
قائم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور
منه ان يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المصنف وبهذا التوجيه اندفع
ما اورد على الشارح من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع
نظيره في القران حيث قال الله تعالى وماويهم جهنم وبئس المصير هذا وقد
اجاب الفاضل المحشي من قول الشارح لكنه في الحقيقة اه بان ذلك جائز
في الجمل التي لها محل من الاعراب وتاول الكفاف بحجة قاطعة على جواز قوله تعالى
وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي

قالوا

اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس بهذا الجواب مختلا بالجملة المحكية بعد القول
اذ لا شك من لم يسكه فى حسن قولك زيدا ابوه صالح وما اصفه وعمرو ابوه
بخيل وما اجوده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر فى المعطوف فعل بقرينة
ذكره فى المعطوف عليه اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ
اى قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين
كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم
الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تامل
او يقال هذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح والخطاب فى قوله وكان
متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين او يقول لما جوزت
التقديرين فى الاية فلجوز فى كلام المص مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما
ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول فى الانشائية الواقعة
خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا
ولا عطف جملة نعم الوكيل على حسبنا جنس من عطف الجملة التى لها محل من الاعراب
على بل من عطف المفرد على المفرد الذى متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم
الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية فى الكفاية فى
توجيه التركيب لكنه استصعبه الشيخ فتامل ورد على المحشى ايضا باحتمال ان يكون
الواو من المحكى وما نقل عنه من انه لا مجال للعطف ح الا بتاويل بعيد
لا يلتفت اليه وهو ان يقدر وقولنا قلنا نعم الوكيل ثم لجواز
العطف على الخبر المقدم يعنى حسبنا وفيه نظر لان التكلف الذى لا يلتفت
اليه فيما ذكره ليس بكون المقدر لفظة قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا
ضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية
خبرا يقتضى التقدير عنده لكان تكلفا مثله ثم الاحتمالات الموجودة
فى توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على الاعتراض وادعاء ان قوله

وهو جملة انشاء كقولنا الحمد لله علو داى وان المعطوف عليه لقوله ولنعم
الوكيل قوله وانا اسأل الله وهو جملة خالية لها محل من الاعراب فيجوز
عطف الانشائية عليه وامثال هذا قد كفانا الخطابي وغيره مؤنتها واذ ليس
في ذكره فايدة زايدة فبالحري ان لا يشتغل بتفصيلها وقد ينقل عن البعض
ان هذا تحقيق لوجه العطف وتعيين لطريق التركيب والله اعلم على راى الشارح
والحاصل قبل من ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف على جملة فالق
الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح او ان الشروع في المقصود في التصانيف الا
وان الحين اوقات كفاية ن وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب
ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا والمراد من المختصر
في قوله ربت المختصر المقصود منه فلا يندرج فيه الخطبة ومن الفن في قوله
في هذا الفن اما فن البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب واما فن مبحث مقدمه
البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر الثاني المقدمة اخره في التقسيم
لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة الى الشق
الاول لاشتماله على الشام عن الخطاء في تاديه المراد لم يذكر فيه
الجمع والاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشهرة
او لان ذلك الخطاء في كيفية التاديه لا فيها وهو ما يعرف به وجوه التحسين
غير الاسلوب تنبيها على فايدة البديع وعليه منع ظاهر يندفع الاستقراء وتقرير المنع
ان قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين ثم لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر وتقرير
الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب ولم نجد غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم
ان الشارح ذكر في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا
على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم الكلي لثبوته في جزئياته ورده الشريف
بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من
التقسيم تحصيل الاقسام ومعرفته احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء

دليل

دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو
معترف به بل هو جعله دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصور المنقسم
الى البديهي والنظري وكما ان معرفة احكام الاقسام وتعديدها الى المقسم
لا يتأتى الا بعد حصول الاقسام كذلك حصره فيها   والحق ان الخاتمة
انما هي من الفن الثالث وذلك لان المصنف قال في اخر الايضاح بعد ذكر المحسنات
هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث بقيت اشياء
يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن
البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه لكونه داخلا
فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في فن الاطناب ومثل حسن البيان وهيهنا ما لا
بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيئان فقدمنا فيه
فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه تصريحا بدخول الخاتمة في فن
الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسيما لما لا ينبغي ان اهماله بسبب احد الامرين
فتبين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى
تحسين الكلام البليغ والا ليتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين بذلك
ان ما ذكره في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين
الكلام البليغ والا ليتعين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى
العرضية وهو البديع   فادكل منها معهودا فعرفه لا يخفى ان اللام
في الفن الاول مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والبيان والا للغى الحمل
في الفنون كلها بل الى ما يحترز به عن الخطاء في تأدية المراد مثلا ولما كان
الحمل مفيدا في فن الثاني والثالث بعد العهد اجرى الفن الاول مجراهما سوقا
للفنون الثلثة على نسق واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لقرب العهد
كما فعله صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي
في العهد والا فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول

مثلا وقد يتوهم بناء على كفاية الذكر التقديرى فى العهد الخارجى لما الخبر كلام
فى اخر المقدمة الى الحصار المقصد فى العلوم الثلثة يفهم السامع اجمالا بقرينة التعارف
بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلثة امرها يجرى مجراها ليقع كل منها بازا
علم من العلوم الثلاثة فهو ما يليه وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع
اولا بالمرتبة الا انه لم يعلم يقينا ان لا ذلك بازاء علم المعانى او غيره
اذ التقدير الذكرى فى بيان الانحصار لا يفيد التقدم فى الترتب الايرى
ان الشرح قد مر بيانا وجه الحصر بالكلام من الفاصل على المقدمة مع تاخيره فى الترتيب
فافاد المص ذلك بقوله الفن الاول علم المعانى نعلم بهذا التقدير ان كلا
من طرفى الجملة معلوم وانما المعلوم المجهول الانتساب كما فى زيد اخوك
فان قلت فالعهودية لا دخل فى الفن الثالث اذ الانتساب فيه معلوم بلا
شبهة قلت هو المسند بعد العهد فى بيان معنى الفصاحة اشارة الى
ان المراد بمقدمة الكتاب هو الالفاظ كما صرح به فى شرح المفتاح
والحصار علم البلاغة اى المسمى بعلم البلاغة او العلم الذى له زيادة اختصاص
بالبلاغة وتوابعه وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة و
وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع
البلاغة ماذا او غيرها ماخوذة من مقدمة الجيش اى منقوله عنها
او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من تقدم والتاء على ما عرف فى لفظ
الحقيقة من الوجهين فهيهنا ثلث احتمالات فظاهر كلام الزمخشرى فى الفائق
يشعر بالثانى حيث قال المقدمة الجماعة التى تتقدم الجيش من قدم بمعنى
تقدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شئ فقيل مقدمة الكتاب وفتح
الدال خلف ويشعر كلام المغرب بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة
الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر كلام الشرح محمول على احد الاحتمالين الاولين
قطعا ثم المقدمة فلا يجعل من قدم المتعدى لان هذه الطايفة لا اشتمالها على

رسبب

بسبب التقدم كالطائفة منها او لافادتها البصيرة بها من عرفها على من لم يعرفها
لما يتوقف عليه مسائله اى شروعها كما صرح به فى المختصر والاطول المراده
بالمبادى كمعرفة حدّه وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق
الادراك اعم التصور والتصديق فيكون فى الحد اى فى التعريف بمعنى التصور وفى
الغايه والموضوع بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على راى القوم فانهم جعلوها
مقدمة العلم بالتفسير المذكور ولذلك جعل هذه الامور فى شرح الرسالة مقدمة
الكتاب لا مقدمة العلم دون التوقف عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور
بوجه ما والتصديق بفائدة ما ولذا طعن بالشريف عليه بلزوم ما هرب عنه وهو الاحتياج
فى توجيه قولهم المقدمة فى كذا وكذا الى التكلف والطعن بلزوم التناقض بين
كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يبحث عنده الا مقدمة
الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة فى كذا وكذا والا فلا وجه لمنع كون التصور
بوجه ما قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا
الطائفة من كلامه اه قال صاحب الكشاف فى اوائل سورة النور الطائفة الفرقة
التى يمكن ان يكون جماعة واقلها ثلاثة او اربعة وهى صفة غالبة كانها
الجماعة الطائفة حول الشئ وذكر فى اواخر سورة البرائة ان الطائفة اسم
الجماعة تطوف بالشئ ويحيطون به واقلها اثنان او ثلاثة وعن المجاهد الواحد
فما فوقه وبهذا هو راى تفسير ابن عباس رضى الله عنه قوله تعالى فلولا نفر من كل
فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة من الشئ واحدا كان او اكثر وقيل لانه
مفرد انضمت اليه علامة الجماعة اعنى التاء فروعى فيه المعنيان فاطلق على
الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثانى هو الانسب بالارادة ههنا والمراد
من الكلام اللفظى لا العقلى على ما عرفت واما فى شرح الرسالة وهى مبنية على امور
ثلاثة او كما فى بعض النسخ فاما بتقدير مضاف اى دوال امور ثلاثة او باطلاق
ما هو اسم اللفظ على المعنى لجواز الكمال العلاقة بينهما على ان منصب الغرض

هناك دفع اشكال التوقف فقط لا الظرفية ايضا وما ذكره كان في دفعه اوبا طلاق
اسم المعنى على اللفظ اعنى اطلق الامور المذكوره واراد الطلاق د والفاو القرينه فى
الكلام ما سبق من اشارتنا وتصريحه في شرح للمفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل
مقدمه الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباطها لها
بها اى بمعانيها اذ المقاصد انما يرتبط بمعاني تلك الطايفه لا بالفاظها نفسها وفي قوله
سواء توقف عليها اى على معاني تلك الطايفه وفي قوله وانتفاع به بها اى بمعا
نيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعنى قوله لطايفة اى المعاني الطايفة
اولى قلت بعد ما عرفت ان الشريف على ان مقدمه الكتاب عن الالفاظ وطريق
الافادة والاستفادة لما كانت في الالفاظ لرجح الحذف مضافا في المواضع
المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمه على الطايفة المذكورة لايحتاج الى اصطلاح
جديد لمن توقف من هذه من دفع الاشكال عما وقع في اوايل الكتب على ذلك
ولا الحسبانا فيه من كلامهم كما لايخفى ا اطلاق الفن مثلا على جزء من
الكتاب البيان وجوده على ما ينبغي عليه من نقل الكتابي والله اعلم والقول
بان تسمية الالفاظ بمقدمه الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمه العلم
حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول دبا ينبع سانه فيه قال مولانا عضد
الملة والدين الموقف الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لايتوقف عليه
الشروع في المسايل بل تفسير المسايل فاذا جاز اطلاق المقدمه على ما ليس مقدمه
العلم فلا محذور في اطلاق مقدمه الكتاب على دوالها هذا واذ الحقيقة ما تلونا
عليك تيقنت انه لا نزاع فيه واعترض بعض الافاضل بان تعريف مقدمه الكتاب
يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسايل الكتاب اذ انه حق امام على المقصود
مقدمه الكتاب وذلك لا يتوقف بعد تسليم بطلان اللازم على تقدير تحقق
الارتباط المتبادر من التعريف ان لايكون تلك الطايفة من مقاصد الفن فلا
يصدق على المسئلة ولعدم فرق البعض اه ان قلت فما تحصل

الورق

٥٣

الفرق بينهما تلك الكيانية الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي
قدمها المؤلف امام المقصد فالم يقدمه وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق
عليه التعريف ومقدمة العلم معانٍ مخصوصة ان قلت فهل يجوز استعمال مدلول مقدمة
الكتاب على مقدمة العلم كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح
سواء توقف عليه اه ثم وجه اندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني
فلان الطرف بيان المعاني والمطروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع
الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا
عليه للشروع فيجوز تاخيرها فان قلت هذا الدفع انما يتم اذا لم يكن معرفة الغاية
مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على ان غاية العلوم الثلثة
كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة مخصوصة يترتب عليه
دائما واما الاعتقاد بما هو غاية وفائدة في الواقع فلا كما صرح به المحشي
في الحاشية الصغرى ان قلت ان قلت فما اللطف الذي احتاجوا اليه في التفصي
عن الاشكالين قلت اما اللطف في دفع اشكال التوقف فالقول بان المراد الشروع
بالبصيرة اذ هو يتوقف على زعمه وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان يحصل بازيد
مما ذكر في اوايل الكتب وما ينقص منه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق
على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال
المراد توقف حد من حدود البصيرة على نوعه بحيث يحصل به في ضمن اي فرد كان
او يقال المراد توقف حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالواحد
حاصل بالاثنين فلك ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا مزيد لحصول الموقوف
عليه والا تلازم الحصول فتامل واما في دفع اشكال الظرفية فلعله اراد به ما
ذكره المؤلف في شرح المفتاح من ان في تجريدها والمعنى ان هذه مقدمة تجرد منها
هذه الثلثة ويستنبط منها او اراد بعض ما اراده الشريف ولدفع اشكال
الظرفية في قولهم المقدمة في كذا وجه اخر وهو تقدير المضاف اي وضع المقدمة

فى كذا ولا يلزم ظرفيّة الشئ لنفسه لا فائدة فى ذكرها الا الاطناب المراد
من الاطناب معناه اللغوى اعنى التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل فى قوله
تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى بينى عن الابانة والظهور العرف
يفسرى وفى العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور كما ذكره
صاحب الكشاف فى الفائق واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم
من الصحاح عدم الجزم القطع فى ذلك حيث قال فصح العجمى بالضم فصاحة جادت لغته
حتى لا يلحن وافصح العجم اذا تكلم بالعربية وفصح الشاة اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها
وقد افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوؤه وكل واضح
مفصح وافصح الرجل عن كذا اذا اوضحه انتهى كلامه وقوله الشارح وافصح به اى
صرح يدل على المعنى اللغوى امر وجودى وهو الظهور وفى تفسيره الاول اشارة
الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودى وهو انطلاق اللسان واخر العدمى اللازم
له فاراد الفاضل المحشى هذا المعنى فى موضع اثبات ان المعنى اللغوى الامر العدمى
محل نظر الآن جعل خلصت عطف تفسير بالانطلاق بقرينة السياق وكلام الشارح
فى شرح المفتاح يشعر بان معناها الامر العدمى حيث قال فى تفسير الفصاحة
هو من قولهم فصح الاعجم اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله
من فصح اللبن اذا اخذت رغوته فذهبت لباؤها موصوف بها المفرد ذكر
فى المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تأمل لان المتعارف ان البلاغة
يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقييدى بالبلاغة يوصف
محل تردد ثم ان الفاضل المحشى رد التأويل فى جانب المفرد بلزوم الاحتياج
فى تعريف فصاحة المفرد المعهود آخر يحمل به وفيها تاما للتأويل فى جانب
الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر
الكلمات كاملحه املحه اذ سترته فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان
يقال لا ان املحه املحه اذا سترته كلما كلمة كل من حدمه كلمة حتى يوجد

فيه

فيه ثنا في الكلمات بل كل منها بمنزلة حروف المبانى عند المحققين اذ لا يقصد به في غير
هذا الموضع معنى اصلا   وقصيده فصحاه في النظم القصيده ماخوذة من القصد
لان الشاعر يقصد تجويده وتهذيبه والتاء علامة عن فخاطره من الوجهين
او من القصيد وهو المخ السمين الذى يتقصد اى يتكسر اذا اخرج من قصبته لسمنه
سموها بها كما سموا والسمين للكلام الجزيل الفصيح والغث للردى
منه فالتاء للوصف وقيل المقصيدة من اقصد اقصدت الكلام اى اقطعت
كانت بهى الكاتبات تقال في المعروف لانشاء النثر والشعر المنظم
ولم يسمع كلمة بليغه قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم
وصف الكلمات الكلمة عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب المقيد به واجيب
بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازا بقرينة السياق فيتناول المركبات التقييد
به قوله واعلم انه لما كانت الفصاحه اه توطيه لدفع الاعتراض الذى ذكره بقوله ح
لا يتوجه الاعتراض الآن الانسب ح ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى
قوله وكان كل من الفصاحه والبلاغة اه في خبر الشرط قرينا للشرط الاول ويقول
في الجواب حتى م المعرفات الفصيح كذا والبليغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة
التى بنى عليها الشارح اليكم بالتسامح في تفسير الفصاحه بالخلوص وهو المناسب
للمعنى اللغوى الذى ذكره الشرفان ثم تم الدست ثم المراد بالقوانين القوانين
اللغويه والصرفيه والنحويه لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان
عليها فرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو ادرج
الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال لكان انسب بقوله وقد علموا
حينئذ اقتصر فيه على كثرة الاستعمال   وقد علموا ان الالفاظ
اه قيل ولا بد ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم المعنى ايضا لان علمهم
لا يكون سببا لمعنى المعنى ولا اختلاج اذ لك الدخول المعنى في الحاجة
وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه ان وجهه كون

الخلوص لازمًا غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميًا فلا يصح ان الفصاحة
هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة وادعاء
كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف
لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت
اليها في التعريفات ولجواز صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك
البياض اللاسواد ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب
بالمعنى اللغوي واجيب من الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف
بالمباين لاغراض منها تعريف المعاني بالشيء كما في المفتاح والمعترض ايضًا
من المتفقين على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل بطريق التفسير
ولا شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبان
الشارح ان يقول اني اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم
لا ما جعل السلب جزءًا من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود
لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من الثاني مناقشة لانه
ان يكون فردا للعدم وان اريد به بالاسواد عدم السواد فهو لا يحمل
على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى غيره فهو
ليس بعدمي طبعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية
ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلامة
وخلوصه وما يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه يقتضيه كثبت وكيت
وان كان الثاني لازما للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب
في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشي في الموضع
المذكور من شرحيهما للمفتاح ولا قرينة فيما نحن فيه على اطلاق ذلك اذ لم
يشتهر ان الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك تسامحه في التفسير بالخلوص والادعى
انها عين الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله

بما وقفا